

التقرير الصحفي

الجمعة 2021/7/9

محتويات التقرير

مقالات ورأي

رؤية

افتتاحيات
الصحف

حزب الله

حديث اليوم

أسرار الصحف

عناوين الصحف

عدد الصفحات: 22

أهم العناوين

- ❖ النهار- ابراهيم بيرم: رؤية حزب الله لمرحلة ما بعد الاعتذار المحتمل للحريري
- ❖ أسرار نداء الوطن: يُحكى ان حاكم مصرف لبنان لعب دور الوسيط بين حزب الله ووزارة الخزانة الاميركية خلال السنوات الماضية في ترتيب كيفية تطبيق التدابير الرامية الى مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب من دون التأثير على سلامة الوضع المصرفي والاستقرار الداخلي.



www.twitter.com/relationmedia1



www.mediarelations-lb.org



relationmedia@gmail.com
alakatmedias@gmail.com



www.youtube.com/relationmedia

01-278680 / 01-274887

معوض، شارع معوض، بناية معوض، ط2

عناوين
الصحف

الأخبار

البخاري يحاضر في الدستور... شيا وغريو تؤلفان الحكومة... دوكان يمدّ حذائه للدولة |
فرنسا تحلم بعودة انتدابها

النهار

يوم السعودية في بكركي يلاقي التحرك الدولي

الشرق

احتفال "المنوية" ومباحثات الرياض تؤكد أهمية السعودية للبنان
بخاري: نرفض مفهوم الأقليات ولن نسمح بالتمسك بالهوية اللبنانية العربية

الجمهورية

مسعى أميركي فرنسي لدى الرياض لبدل للحريري أو تقديم مساعدات

اللواء

تنسيق المساعدات في لقاءات الرياض.. والراعي يؤكد التزام السعودية باستقلال لبنان
مهلة أخيرة قبل إعلان الحريري.. والأليزيه تدرس إرسال قوات دولية لأغراض إنسانية

نداء
الوطن

"الهيئة المشتركة" لرفع الحصانات: "أكثر من رأي!"
"زواج ماروني" بين لبنان والسعودية

البناء

مكتب مجلس النواب يدرس اليوم طلب رفع الحصانات وإبراهيم سيمثل عند توافر الشروط

الديار

اسرائيل تفضح مهمة شيا - غريو في السعودية: عدم تحوّل ايران «لمنقذ»
حراك اسرائيلي ناشط لمنح لبنان «الاوكسيجين» ومنع سيطرة حزب الله
توصيات فرنسية «خطيرة»... الحريري لم يحسما «لهبوط الأمن» لاعتذاره

الشرق
الأوسط

الراعي: السعودية لم تعتد على سيادة لبنان بل هبتت لتحديدده وضمان استقلاله
بخاري يوصي بالتنوع والعيش المشترك عملاً بـ"اتفاق الطائف"

العربي
الجديد

حراك السفيرتين الفرنسية والأميركية يطغى لبنانياً.. الأزمة أبعد من "اعتذار"

حديث
اليوم

- تناولت الصحف المحلية في عددها الصادر اليوم المواضيع التالية:
- زيارة السفيرتان الأميركية والفرنسية الى الرياض للبحث في الأزمة اللبنانية
 - التقرير الفرنسي الذي يوصي بإرسال قوات دولية إلى لبنان
 - الإحتفال بمئوية العلاقة بين البطريركية المارونية والسعودية في بركي
 - مسار التحقيقات في قضية إنفجار مرفأ بيروت

أسرار
الصحف

نداء الوطن

- يُحكى ان حاكم مصرف لبنان لعب دور الوسيط بين حزب الله ووزارة الخزانة الاميركية خلال السنوات الماضية في ترتيب كيفية تطبيق التدابير الرامية الى مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب من دون التأثير على سلامة الوضع المصرفي والاستقرار الداخلي.

- شارك عناصر أحد الاجهزة الأمنية ببيع وتخزين الاسمدة والاعلاف المدعومة في منطقة البقاع بالتعاون مع بعض التجار والنافذين في الوزارات المعنية.

الجمهورية

- أكد سفير لبناني في دولة مؤثرة معنوياً أنّ أي طرح خارج المعطن لم يحصل خلال لقاء خارجي مهمّ عقد أخيراً.

اللواء

- تعطى دول التنسيق الثلاثي الأولوية للمساعدات للقوى العسكرية والأمنية، على ما عداها!

البناء

- رجّحت مصادر دبلوماسية فرنسية فرضيتين حكوميتين للبنان، الأولى أن ينجح المسعى الأميركي الفرنسي بتعويم خيار حكومة برئاسة الرئيس سعد الحريري سعودياً فتكون النتائج قبل نهاية الشهر، وخيار الاعتذار فتستمرّ المراوحة حتى أيلول لفتح الباب لحكومة انتخابات.

افتتاحيات
الصحف

البناء

(..) في لبنان تتجه الأنظار اليوم نحو ما ستقرّره هيئة مكتب مجلس النواب لجهة كيفية التعامل مع طلبات رفع الحصانة التي وصلتها من المحقق العدلي في قضية تفجير مرفأ بيروت طارق البيطار، ووفقاً لمصادر تتابع الملف فإن الإحالة التي تبليغتها هيئة المكتب من النائب العام التمييزي جاءت كسابقتها التي أرسلها المحقق العدلي السابق فادي صوان، مجرد طلب بلا مستندات ووقائع واتهامات، تبرّر عرضها أمام الهيئة العامة لمجلس النواب للبتّ بالطلب، فليس في الطلب ما يناقشه النواب كما يفترض أن يتضمن مثل هذا الطلب من وثائق ووقائع تبرّر اشتباه القاضي بارتكاب النائب المطلوب رفع الحصانة عنه للجرم موضوع الملاحقة، وقالت المصادر إن جوهر فلسفة الحصانة التي كرّسها الدستور للنائب هو منع تغوّل السلطات التنفيذية أو القضائية واستهتارها بالمؤسسة التشريعية، في أوقات حرجة تتيح الرهان على تحقيق مكاسب معنوية عبر الضغط بالملاحقات على النواب، لكن المصادر لم تستبعد أن توافق الهيئة على عرض القضية أمام الهيئة العامة منعاً لأي التباس، وكفي يكون النقاش متاحاً للنواب واتخاذ القرار، في جلسة يرحّج أن تكون علنية ومنقولة على الشاشات التلفزيونية لإتاحة المجال للرأي العام للاطلاع على النقاش، وفي الملف نفسه نقل المحامي كريم بقرادوني عن المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، أنه تحت القانون وملتزم بتسهيل العمل القضائي، للكشف عن كل ما يتصل بجريمة تفجير المرفأ، لكنه لن يكون كبش محرقة ولذلك سيمثل عندما تتوافر الشروط القانونية والإدارية المناسبة، لافتاً إلى أن المس به نوع من المساس بالأمن القومي. وفيما وصل الرئيس المكلف سعد الحريري مشاوراته الداخلية مع كتلته النيابية وتياره السياسي ونادي رؤساء الحكومات السابقين لبلورة موقفه النهائي من الملف الحكومي خلال اليومين المقبلين، شهدت المملكة العربية السعودية جولة مشاورات حاسمة بين السفيرتين الأميركية والفرنسية وبين القيادة السعودية إلا أن أية بوادر إيجابية لم تظهر لجهة تسهيل المملكة تأليف حكومة برئاسة الحريري والتعهد بدعم لبنان مالياً إلا أن البارز في الاتجاه الدولي حيال لبنان، هو التقرير الصادر عن لجنة الدفاع والقوات المسلحة في البرلمان الفرنسي ويوصي، في البند رقم 6، «بإرسال قوات دولية إلى لبنان بشكل طارئ تحت سلطة الأمم المتحدة والبنك الدولي في سبيل تعزيز الأعمال الإنسانية ومساعدة اللبنانيين، ودعم الجيش اللبناني والقوى الأمنية لحفظ الأمن والاستقرار». كما شدّد التقرير على ضرورة إجراء الانتخابات النيابية والرئاسية في العام 2022. وفيما وصف أكثر من مصدر سياسي هذا التقرير بأنه مؤشر خطير قد يزيد الوضع اللبناني تعقيداً بدل أن يسهّل الحل، اعتبر وزير الخارجية الأسبق الدكتور عدنان منصور أن «هذا التقرير الفرنسي يُعدّ خروجاً عن اللياقات الدبلوماسية وتدخلًا سافراً في الشؤون الداخلية اللبنانية واختزالاً للدولة ويضع لبنان تحت الوصاية الدولية ومحاولة للعودة إلى الانتداب المباشر»، مشيراً لـ«البناء» إلى أن «بعض الدول الكبرى تتخذ من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة ذريعة للتدخل في لبنان وفرض الوصاية عليه لتنفيذ الشروط الدولية المفروضة على لبنان منذ وقت طويل وهي نزع سلاح المقاومة وتقييد دورها في لبنان والمنطقة والسيطرة على ثرواته وفرض التوطين». ولفت منصور إلى أن «ما يجري في لبنان من انفجار مالي واقتصادي واجتماعي هو مخطط تدريجي متسلسل وعن سابق تصوّر وتصميم من قبل بعض الدول الكبرى لدفع الوضع الداخلي للتدهور والانفجار للوصول إلى لحظة الانهيار وتبرير التدخل تحت عناوين إنسانية»، وأوضح أن «الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وغيرهما من الدول العظمى يمكنهم دعم لبنان والجيش والقوى الأمنية من دون إدخال قوات عسكرية دولية التي لديها تجارب سيئة في الصومال والكونغو وأفغانستان وليبيا والعراق؟ متسائلاً لماذا لم تبادر الولايات المتحدة أو فرنسا إلى إنقاذ لبنان من خلال إعادة الأموال المهزّبة إلى الخارج والتي تبلغ عشرات مليارات الدولارات والسماح للبنك الدولي وصندوق النقد والجهات المانحة بدعم لبنان مالياً؟ كما انتقد منصور الكلام غير الدبلوماسي الذي خرج من بعض السفراء بحق رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب الذي كان عليه رفع الجلسة فوراً ومنع إكمال السفيرة الفرنسية لكلامها الذي يُعدّ انتهاكاً للسيادة اللبنانية». وأكدت مصادر في فريق المقاومة لـ«البناء» أن «أي قرار بفرض الوصاية الدولية على لبنان سيؤدي إلى تفجير الساحة اللبنانية، وبالتالي سينقلب على الدول التي اتخذته»،

محدّرة من أن «الانهيار الاجتماعي والاقتصادي الكامل والفوضى الأمنية سيطيح بالمصالح الأميركية - الغربية - الخليجية في لبنان ويهدد أمنهم الداخلي وسينقل لبنان الى مرحلة جديدة على كافة المستويات بعيداً عن السيطرة الغربية». وأبدت مصادر سياسية لـ«البناء» استغرابها الشديد إزاء تحرك السفيرتين الأميركية والفرنسية لجهة التدخل الفاضح بعملية تأليف الحكومة. متسائلة هل نحن أمام وصاية أميركية - فرنسية لكي تذهب السفيرتان الى السعودية لإقناع قيادتها بتسهيل تأليف الحكومة برئاسة الحريري ودعم لبنان مالياً؟ كما تساءلت كيف توجه اتهامات لحزب الله بأنه مهيم على قرار لبنان وعلى عملية تأليف الحكومة فيما تجول السفيرتان الأميركية والفرنسية بشكل علني على السعودية للتدخل بالملف الحكومي؟ مضيئة: «لو كان حزب الله فعلاً يسيطر على لبنان لمنع هذا التدخل الأميركي الفرنسي حتماً». كما وضعت المصادر هذا التدخل الفاضح في الشؤون اللبنانية برسم الحريري الذي يخرج كل فترة ليتهم رئيس الجمهورية أو رئيس كتلة نيابية وازنة بالتدخل بعملية التأليف فيما يلوذ بالصمت حيال التدخل الأميركي - الفرنسي! ودعت المصادر الحريري الى أخذ المبادرة ووقف مهزلة انتهاك السيادة هذه وتأليف الحكومة سريعاً لبدء مرحلة الإنقاذ أو الاعتذار وإفساح المجال لشخصية أخرى وما أكثرهم». وبحسب مصادر «البناء» فإن الاتجاه الراجح هو أن يقدم الحريري اعتذاره، لكن ليس قبل أن يتم التوافق على ملامح المرحلة المقبلة لضبط أي انفلات للاوضاع الاجتماعية والأمنية، مشيرة الى أن «الاتجاه بعد الاعتذار هو تأليف حكومة انتخابات مع تقريب موعدا من الربيع الى الشتاء المقبل، أو الإبقاء بحكومة تصريح الأعمال حتى إجراء الانتخابات النيابية تليها الرئاسية وبعدها نكون امام إدارة سياسية جديدة تواكبها مرحلة إقليمية ودولية جديدة». وفيما اكتفت مصادر مقربة من بعثا لـ«البناء» بأنها تنتظر نتيجة المشاورات لـ«البناء» على الشيء مقتضاه اكد النائب جبران باسيل أنّ «اعتذار الحريري عن عدم التشكيل هو خسارة بالنسبة إلينا وليس ربحاً كما يعتبر البعض، بل نحن أكثر الخاسرين، ويحزننا جداً أن يعتذر، ونحن قمنا بكل شيء كي نتجح عملية التشكيل، ومستعدون للقيام بأي خطوة من شأنها المساهمة في استمرار الحريري بمهمته وعدم إضاعة المزيد من الوقت الذي يجب أن نستثمره في ضبط الانهيار». فيما أشارت أجواء بيت الوسط الى ان الفريق الرئاسي فعل كل شيء لعرقلة تأليف الحكومة ودفع الحريري للاعتذار. كما لفتت المصادر الى أن «القبول ببديل لرئاسة الحكومة قيد التداول بين رئيس مجلس النواب نبيه بري والحريري ورؤساء الحكومات السابقين». وأفادت مصادر «البناء» الى أن الحريري ينتظر حصيلة المشاورات التي تجريها السفيرتان الأميركية الفرنسية مع السعودية عليها تحدث خرقاً ما إلى ذلك، كشفت وسائل إعلامية أن «وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي سيبحثون أزمة لبنان الاثنين المقبل»(..)

الديار

- ابراهيم ناصر الدين: اسرائيل تفضح مهمة شيا - غريو في السعودية: عدم تحوّل ايران «لمنقذ» حراك اسرائيلي ناشط لمنح لبنان «الاوكسيجين» ومنع سيطرة حزب الله توصيات فرنسية «خطيرة»... الحريري لم يحسما «لهبوط الامن» لاعتذاره

(..) فقد كشفت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية عبر كاتبها المقرب من الاجهزة الامنية الاسرائيلية عاموس هرنيل، ان اسرائيل تعمل عبر القنوات الدبلوماسية لمنع الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله من تعزيز مكانة «منظّمته السياسية» بدعم اقتصادي من إيران. ولفت الى ان أحداث «الربيع العربي» قبل عقد أثبتت أن دولاً مستقرة نسبياً انهارت بسرعة كبيرة وبشكل كامل، ومن هنا ترى اسرائيل ضرورة ملحة لمنح «مساعدة» للبنان، من خلال ضمان استقراره ومنع سيطرة حزب الله، وهو امر تعمل عليه الدبلوماسية الاسرائيلية منذ مدة، وقد ترجم ذلك في المحادثات السياسية والأمنية التي اجرتها مع أميركا وفرنسا ودول أوروبية أخرى. وكان العدو الاسرائيلي واضحا على المستوى الرسمي ولم يخف نواياه «الخبثية» ازاء الوضع اللبناني، وسبق لمكتب وزير الحرب بني غانتس، ان اصدر بيانا واضحا جاء فيه انه على خلفية الوضع الاقتصادي الصعب في لبنان و«محاولة حزب الله إدخال استثمارات إيرانية، اقترح غانتس بواسطة قيادة «اليونفيل» أن تحوّل اسرائيل مساعدات إنسانية للبنان. اما ذروة النفاق الاسرائيلي فكانت عبر غانتس نفسه حين قال من «المطلبة» إن قلبه يتفطر إزاء رؤية المواطنين الجائعين في شوارع لبنان، وأن اسرائيل مستعدة لتحسين الوضع بالتعاون مع دول أخرى..؟! ولفت الكاتب الى ان الجانب اللبناني لا يزال يرفض أي اتصالات مباشرة مع اسرائيل، وقال انه حتى في ضائقتهم ليس لديهم نية للانحراف عن سياسة «الرفض» لكن الموقف الاسرائيلي شهد تغييراً واضحاً حيال ما يحدث في الطرف الثاني من الحدود: أولاً، اسرائيل قلقة من خطورة الأزمة

الداخلية في لبنان والتي تتدهور بشكل سريع. ثانياً، هي تقلق من احتمالية قيام إيران بطرح نفسها «كمخلصة» للبنانيين، ثالثاً، تخشى إسرائيل من أن يمسك حزب الله زمام الأمور في بيروت، من خلال استغلال ضعف الحكومة الانتقالية، والعامل الديموغرافي المساعد له. أما لماذا سرعت إسرائيل اتصالاتها مع الفرنسيين والاميركيين، فالامر مرتبط بحسب معلومات «هارتس» بقرب رفع العقوبات التي فرضتها إدارة دونالد ترامب على طهران بعد الانسحاب من الاتفاق النووي قبل ثلاث سنوات، فالتوقعات الاسرائيلية تشير الى ان هذا الاجراء سيضخ بالتدريج مليارات الدولارات للاقتصاد الإيراني، وجزء من هذه الأموال يتوقع أن يجد طريقه إلى حزب الله، اما الاخطر فهو ان جزء من أرباح النفط الإيراني ربما تستخدم في المستقبل أيضاً لزيادة نفوذ إيران في بيروت، وهذا ما يقلق إسرائيل. وفي هذا السياق، توقعت الصحيفة ان تزداد الازمة سوءاً، مع النقص المتوقع في المواد الاساسية من الاسواق خلال الاسابيع المقبلة، ونقلت عن مسؤولين اسرائيليين تأكيدهم ان إسرائيل تفضل أن تصل أموال إعادة الإعمار لبنان من الغرب ومن دول الخليج وليس من إيران وروسيا والصين. وفي مقال آخر عن لبنان، اختصرت «هارتس» المشهد بالقول: «يبقى السؤال الملح، هل ستوافق الدول المانحة على تقديم المساعدات الاقتصادية قبل تشكيل الحكومة في لبنان، أم ستواصل النظر إلى لبنان وهو يغوص في الضياع إلى درجة أن لا يكون هناك مناص عدا ضخ المساعدات الحيوية له من أجل تمكين المواطنين فيه من البقاء. في الحالتين، ستكون النتيجة متشابهة. لكن ثمة خيار آخر يعمل عليه الان، وهو إعطاء لبنان مساعدة محددة، مثل مخصصات وقود لتشغيل الخدمات الحيوية وتعزيز التزويد بالكهرباء بواسطة سفن كهربائية او تمويل مشاريع تحت رقابة دولية وتعزيز دور الجيش اللبناني. وكل ذلك لن يحل الأزمة السياسية والاقتصادية، ولن يدفع قدماً بإجراء إصلاحات اقتصادية، لكنه سيوفر للبنان المزيد من «أوكسيجين التنفس».

ماذا يحصل في الرياض؟

في هذا الوقت، التقت السفارة الفرنسية أن غريو والسفيرة الأميركية دوروثي شيا في الرياض عبدالله الربيعة المستشار في الديوان الملكي، وفي تغريدة للسفارة الأميركية في بيروت على «تويتر» اشارت الى ان السفيرتين قامتا بمشاورات ثلاثية مهمة مع المملكة العربية السعودية لمناقشة الوضع في لبنان والسبل التي من خلالها يمكنهم معاً دعم الشعب اللبناني والمساعدة في استقرار الاقتصاد. ووفقاً لمصادر دبلوماسية فان الجهود تتركز على أهمية المساعدة الإنسانية للشعب اللبناني، وزيادة الدعم للجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، بينما البحث في تشكيل الحكومة لا يبدو اولوية في هذه المرحلة، لان هذه المسألة اكثر تعقيداً وتحتاج الى لقاءات على مستوى رفيع، لا على مستوى سفراء او وفقاً لتلك الاوساط، تحاول واشنطن وباريس، اقناع الرياض بالاضرار الكامنة وراء ترك لبنان للايرانيين، ولهذا يتم «استدراج» السعودية مجدداً الى الساحة اللبنانية من «بوابة» المساعدات الإنسانية ودعم المؤسسات الامنية. وحتى الان لا يبدو في الافق اي فكرة ناضجة حيال عقد مؤتمر دولي حول لبنان، لكن السعوديين يصرون على التزام لبنان «بالحياد» الكامل والجدي للعودة الى «الحضن العربي». ومن هنا فان التحرك الدولي يسعى لمنع الفوضى والانفجار في ظل العجز عن وضعه تحت «الوصاية الدولية».

تحذيرات قطرية

وفي السياق نفسه، كشفت مصادر سياسية مطلعة ان زيارة وزير الخارجية القطري الخاطفة الى بيروت لم تكن مخصصة فقط للاعلان عن تقديم مساعدات غذائية للجيش اللبناني، فامر كهذا لا يتطلب عناء القيام بزيارة، ولهذا فان الهدف غير المعلن للزيارة هدف لنقل تحذيرات من مخاطر السير وراء حزب الله ضمن استراتيجية «التوجه شرقاً» وقد نقل موقفاً خليجياً موحداً، مفاده ان اي استقبال لسفن نفط من إيران من دون موافقة الدولة اللبنانية يعني الانقلاب على المعادلة التي قام عليها لبنان، واذا حصل ذلك سيستدعي ردود أفعال اقليمية ودولية كبيرة...

البحث عن «هبوط آمن»

حكومياً، لا جديد بعد دخول البلاد «معضلة» جديدة عنوانها ترتيب «هبوط آمن» لما بعد اعتذار الرئيس المكلف سعد الحريري، وعلم في هذا الصدد ان الاخير يرفض حتى الان بالتضامن والتكافل مع رؤساء الحكومات السابقين طرح بديل لتشكيل الحكومة الجديدة، وهو ابلغ المعنيين بالاتصالات انه ليس مضطراً للدخول في هذه «المعصمة» العقيمة لانه لن يستطيع القبول باقل ما كان يطلبه لنفسه، وهذا يعني العودة الى «نقطة الصفر»، كما يعتبر الحريري ان الفريق السياسي لرئيس الجمهورية معني بتحمل مسؤولية وتداعيات افضاله في تشكيل الحكومة، ولهذا يجد نفسه غير معني بتأمين غطاء لاي مرشح وهو لن يقبل بان يكون «رافعة» للعهد في اشهره الاخيرة... هذا الموقف استدعى حراكا مكثفاً من «الثنائي الشيعي» لمحاولة ايجاد قواسم مشتركة يمكن البناء عليها كي لا يكون الاعتذار «قفزة في المجهول»...!

«فرملة» وتشكيك بالنوايا

ووفقاً للمعلومات، لم يقفل الحريري «الابواب» امام «الثنائي الشيعي» و وعد بدراسة مسألة «الخلف»، وفي الوقت نفسه «فرمل» اندفاعه للاعتذار، وهو اتخذ قراراً بالتريث ليس بانتظار وضوح طبيعة التحرك الفرنسي - الاميركي باتجاه الرياض، لان الجواب السعودي حياله محسوم «سلباً»، لكنه يدرس امكانية رمي «الكرة» مرة جديدة «في «ملعب» رئاسة الجمهورية من خلال تقديم تشكيلة من 24 وزيراً، وبعدها سيحصل الاعتذار. وفي هذا السياق، لم تنجح «الليوننة» اللفطية لرئيس تكتل لبنان القوي جبران باسيل في «كسر» الجليد مع «بيت الوسط» التي اكدت مصادرها ان كلامه يحتاج الى خطوات عملية تساهم في الافراج عن الحكومة، واكدت ان الحريري لن يعود الى «اي» تسوية» جديدة على شاكلة «التسوية» الرئاسية.

نصائح حزب الله للحلفاء؟

وفي سياق متصل بالازمة السياسية الاقتصادية الحادة في البلاد، اشارت مصادر مقربة من حزب الله الى ان مقاربة الامين العام للحزب السيد حسن نصرالله حيال دور الولايات المتحدة في خنق الاقتصاد اللبناني، لا يعني انه ليس مدركا لحجم الازمات الداخلية المعقدة المرتبطة بحجم الفساد غير المسبوق في الدولة، لكن حل تلك الازمات ليست بالامر السهل، واذا كان حلفاء الحزب متهمون او متورطون فليس بامكان حزب الله تجاوز المعادلات الطائفية في البلد، واذا كان الحل في فك تلك التحالفات، فان هذه المسألة دونها تعقيدات كبيرة. و امام حالة الاستعصاء القائمة تفيد المعلومات ان الحزب قدم نصائح جادة للغاية للحلفاء خصوصا التيار الوطني الحر بضرورة اعادة النظر بالاداء طوال السنوات الماضية، حتى لو كلف ذلك تغييرا في الوجوه. وفي هذا السياق، تحدث نائب حزب الله علي فياض عن وجود قلق جدي خصوصا على الساحة المسيحية حيث تتلقى شخصيات واحزاب مساعدات خارجية لخوض الاستحقاق الانتخابي، حيث يجري التركيز على تحميل التيار الوطني الحر ورئيس الجمهورية مسؤولية الانهيار، وهذا يستدعي برايه اجراء مراجعة جدية من قبل الحلفاء، معتبرا ان الخرق على الساحة الشيعية مستبعد، ولهذا يتم التركيز على اضعاف التيار الوطني الحر (...)

الجمهورية

- مسعى أميركي فرنسي لدى الرياض لبديل للحريري أو تقديم مساعدات

على وقع التوقعات في أن يحسم الرئيس المكلف سعد الحريري خياراته تأليفاً للحكومة العتيدة او اعتذاراً وترك الساحة لاختيار بديل منه يتولى المهمة، دخل الاستحقاق الحكومي أمس في حالة انتظرية جديدة ريثما تنهي السفيرتان الاميركية دوروثي شيا والفرنسية آن غريو محادثتهما في الرياض، حيث ان بعض الاوساط السياسية تعول على أن تؤدي هذه المحادثات بنتائجها المرتقبة الى تغيير في أمزجة بعض المعنيين بالاستحقاق الحكومي الذين يترددون في حسم الموقف، ما يؤخر ولادة الحكومة ويدفع الأزمة التي تعيشها البلاد على كل المستويات الى مزيد من التعقيد. أفادت الإشارات المتقاطعة الى أن محاولة تجري في الكواليس السياسية والديبلوماسية للتوافق على اسم بديل عن الرئيس المكلف سعد الحريري الذي بات شبه مقتنع باستحالة تمكّنه من تشكيل الحكومة مع الرئيس ميشال عون والنائب جبران باسيل، فيما شددت مصادر مطلعة على أن الحريري تبغ من جهات إقليمية أن الموقف السعودي السلبى منه لم يتبدل، الأمر الذي يحول بينه وبين القدرة على تأليف الحكومة. وأفادت المعلومات أن هناك مسعى أميركياً فرنسياً للتفاهم مع المملكة العربية السعودية على اسم يكون مقبولاً لديها لتشكيل الحكومة، وانه في حال أصرت الرياض على رفض فتح الباب أمام تفاوض سياسي من هذا النوع فسيطلب منها الأميركيون والفرنسيون ان تساهم في مساعدات إنسانية او مالية موضعية تصل مباشرة إلى المستفيد النهائي، منعاً للانهيار الكبير وتداعياته المحتملة (..). وفي انتظار الجديد الذي يمكن ان تنتهي إليه اجتماعات السفيرتين في الرياض جمّدت كل المشاريع المتداولة في شأن الاستحقاق الحكومي. وقالت مصادر سياسية وديبلوماسية مطلعة لـ «الجمهورية» انه كان من الطبيعي ان تفرض هذه التطورات تجميداً طوعياً للحركة الحكومية، فغابت المواقف وتراجعت «حرب المصادر» وساد صمت في مواقع المعنيين، وخصوصاً في القصر الجمهوري و«بيت الوسط». وفي هذه الأثناء بقيت مراجع سياسية تبحث عن إمكان انعكاس اجتماعات الرياض على الملف الحكومي وسط انقسام منطقي بين القول بانتظار قرار سيؤدى إما الى تسهيل مهمة الرئيس المكلف لتوليد الحكومة المنتظرة، وإما مناقشة مرحلة ما بعد الاعتذار والبحث في مهمة التكليف مجدداً، علماً أن شيا وغريو التقتا في الرياض أيضاً مؤسسة الملك سلمان للأعمال الإغاثية والانسانية.

مخاوف من تقديرات خاطئة

ولم يشأ أي من المصادر، الحديث عن أي تطور مُرتقَب منعاً للوقوع في الفخ الناجم من تقديرات خاطئة، فلم يكن المسؤولين اللبنانيون على علم بهذه الخطوة التي أنتجت لقاءات روما بين وزراء خارجية الولايات المتحدة أنتوني بلينكن وفرنسا جان إيف لودريان والسعودية الأمير فيصل بن فرحان آل سعود، بعد ساعات قليلة على الاجتماع الذي جمع بلينكن بالبابا فرنسيس في الفاتيكان على هامش مؤتمر دول العشرين الصناعية الذي أكّدت بيانات رسمية صدرت عنه أنّ الوضع في لبنان كان من أبرز القضايا المُدرجة على جدول أعماله(..).

في الرياض وواشنطن

وأكدت مصادر مطلعة لـ"الجمهورية" أنّ الرهان على لقاءات الرياض ارتفع منسوبه لمجرّد ربطها بوصول وزير الخارجية الفرنسية جان إيف لودريان الى العاصمة السعودية في زيارة مُبرمجة سلفاً بالتزامن مع الحديث عن اجتماعات مهمة عقدت في وزارة الخارجية الاميركية في واشنطن، وأبرزها اللقاء الذي جمع نائب وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان مع وكالة وزارة الخارجية للشؤون السياسية فيكتوريا نولاند والمستشار ديريك شوليت، حيث تناول اللقاء "تفعيل المساعدة الخارجية للبنان" "المنكوب" ولا سيما منها "مساعدة جيشه الذي يعاني أزمة سيولة نقدية". كذلك تناول ملف الأمن الإقليمي، ودعم المملكة العربية السعودية للدفاع عن نفسها من الهجمات عبر الحدود، وتحسين حقوق الإنسان. وفي المعلومات أنّ وزير الخارجية الاميركية انضمّ إلى المجموعة في جزء من الاجتماع لمناقشة الجهود المبذولة لتحقيق وقف شامل لإطلاق النار في اليمن والانتقال إلى العملية السياسية، وكذلك مناقشة الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي والإغاثة الإنسانية للشعب اللبناني، وقضايا ثنائية رئيسية أخرى(..).

الأخبار

- البخاري يحاضر في الدستور... شيا وغريو تؤلفان الحكومة... دوكان يمدّ حذاه للدولة | فرنسا تحلم بعودة انتدابها

زحمة تدخّلات دبلوماسية تُخيم على السياسة في لبنان. السفيرتان الأميركية والفرنسية في الرياض في مهمّة تتعلق بتأليف الحكومة اللبنانية، والسفير السعودي في بركي يعظ بكيفية تطبيق الدستور، والسفير بيار دوكان يدور على المسؤولين رافعاً حذاه إلى أعلى ما يستطيع في وجه الدولة. وكل ذلك يقترن بقرار سياسي داخلي بترك البلاد تنحدر أكثر فأكثر في طريق الانهيار. أداء فتح شهية الفرنسيين على العودة إلى الانتداب. صدر ذلك في توصية رسمية أعلنتها لجنة نيابية فرنسية أمس. ليس مهمّاً مضمون الحديث الذي دار أمس بين وزير المالية غازي وزني، والسفير الفرنسي المكلف تنسيق المساعدات الدولية في لبنان، بيار دوكان. فالصورة التي نشرها وزني نفسه أوحى بأن دوكان لم يكن يعبر بلسانه، بل بحذائه الذي رفعه في وجه وزير لم يجد في ذلك أي حرج. سيقول الفرنسيون إنهم في بلادهم لا ينظرون إلى الأذى بالصورة نفسها التي يراها بها العرب. لكن أي مسؤول فرنسي لن يجرؤ على التمدّد فوق كنبه مسؤول أميركي، مثلاً، رافعاً حذاه في وجهه، بالطريقة التي فعلها دوكان في وزارة المالية اللبنانية، أمس. والحق يُقال، فإن سلوك معظم المسؤولين اللبنانيين، من مدنيين وعسكريين، لا يوحي بذرة كرامة. «التسوّل» هو عنوان المرحلة، أكثر من أي وقت مضى. هم جعلوا صورة لبنان «واطية» في نظر زوارهم ومستقبلهم. على الضفة الأخرى، ثمّة رجل أبيض لا يفوّت فرصة لممارسة فوقيته من دون أن يستغلّها «احسن» استغلال. دوكان لن يشدّ عن هذه «القاعدة». البلاد تكاد تغرق في الدل، فلماذا يتعامل مع مسؤول رسمي باحترام؟ لكن المسألة هنا ليست شكلية. شهية الفرنسيين مفتوحة على استعادة انتداب مباشر على لبنان. وهذا الاستنتاج ليس نابعاً من «نظرية المؤامرة»، بل هو أمر يظهر في سلوك المسؤولين الفرنسيين، والأهم، أنه صدر أمس في توصية رسمية عن لجنة الدفاع والقوات المسلحة في البرلمان الفرنسي. ففي تلك التوصية، طلبت اللجنة من الحكومة الفرنسية العمل، «بصورة طارئة، على إرسال «فريق عمل» دولي (يمكن ترجمة العبارة أيضاً بـ«قوة دولية») تحت سلطة الأمم المتحدة والبنك الدولي، بهدف تعزيز الأعمال الإنسانية في مجالات الغذاء والدواء والرعاية والتعليم، والأعمال التنموية في مجال المياه والكهرباء». كما أوصت اللجنة حكومة بلادها بالسعي مع الشركاء العرب والغربيين من أجل دعم الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي لتمكينهما من القيام بعملهما في مجال مواجهة «داعش» ومكافحة تهريب المخدرات. ولا بد من التذكير بأن معظم التدخّلات الدولية في العقود الأخيرة حول العالم، أتت بذرائع «إنسانية». هذه الشهية الفرنسية المفتوحة على عودة الانتداب إلى لبنان، استفزت الكثير من حلفاء باريس، ودفعت بعدد منهم (قيادة الجيش على سبيل المثال لا الحصر) إلى

الاستفسار عما صدر عن اللجنة النيابية الفرنسية، وخاصة أنه فهم في بيروت كموقف يمهد الأرضية لقرارات لا تُحمد عقباها. فريق السفارة الفرنسية في لبنان قرّر التخفيف من خطورة الموقف، معتبراً أنه يتحدّث عن فريق عمل مدني، لا عن قوة عسكرية، هدفه ضمان حسن توزيع المساعدات. وبدا من إجابات السفارة أن فريق عملها يخشى من ردة الفعل السياسية على ما صدر من باريس. الأداء الفرنسي مبني، في جزء منه على الأقل، على أداء القوى السياسية اللبنانية التي تعلن يوماً بعد آخر نيّتها الاستمرار في تضيق الوقت وترك البلاد تسير في انحدارها الشديد نحو الهاوية. لا حلول لأزمات الدواء والكهرباء والبنزين. كلها أزمات مستمرة وتتفاقم، مع تسجيل سعر صرف الدولار، أمس، مستوى قياسياً جديداً قارب 19 ألف ليرة. حتى أزمة البنزين، التي يفترض أن تكون قد انتهت، استمرت على وقع عدم فتح مصرف لبنان اعتمادات على السعر الجديد، بحجة إنجاز المقاصة مع الشركات قبل ذلك. لكن أمس، أكدت مصادر مسؤولة أن المصرف فتح اعتمادات لست شركات، بعدما أتم المقاصة معها بشأن المخزون الذي كانت تملكه. وفيما يُنتظر تأكيد المصارف المرسلّة للاعتمادات، أشارت المصادر إلى أنه يفترض تفرغ هذه الشحنات، التي يتخطى مجموعها 150 مليون ليدر، خلال أسبوع. لكن مع ذلك، فإن الأمل بأن تعود الأمور إلى طبيعتها، يبقى ضئيلاً، وسط حديث عاملين في القطاع عن أزمة بنوية تتخطى الدعم أو رفعه. انحلال الدولة مهّد السلطة للسفراء. بعدما وبّخت سفيرة فرنسا أن غريو رئيس الطبقة الحاكمة، من على منبر السرايا الحكومية، موجّهة كلامها إلى رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب الذي لم يجد نفسه معنياً بالرد عليها، قررت مع زميلتها سفيرة الولايات المتحدة دوروثي شيا زيارة السعودية لـ«البحث في سبل الضغط على السياسيين اللبنانيين من أجل تسريع تشكيل حكومة قادرة على القيام بإصلاحات ضرورية»، وفق ما أعلنت السفارة الفرنسية أول من أمس. الخطوة «الدبلوماسية» تؤكد عملياً أن زمن الدبلوماسية في التعامل مع لبنان قد انتهى. التدخل في الشؤون الداخلية لم يعد بحاجة إلى المواردية. لكن إن كانت الزيارة التي تردّد أنها تهدف إلى الاتفاق على بديل للحريري، نافرة دبلوماسياً، فهي أضاعت على الدور السلبي الذي تقوم به السعودية في لبنان، والذي يُعرق تشكيل الحكومة واستكمالاً لهذا الدور، كان السفير السعودي في لبنان يستقبل حملة تزلّف جديدة، انطلقت من بكركي، التي أعطت فرصة لكل «أحباء» السعودية للتذكير بهذا الحب. تركت بكركي كل الأزمات، وذهبت لتحتفي بمُعرقل تشكيل الحكومة، عبر حفل إطلاق كتاب «علاقة البطريركية المارونية بالمملكة السعودية» للأبائي أنطوان ضو. ومن على منبرها، وعظ السفير السعودي وليد البخاري اللبنانيين، فدعاهم إلى تغليب «المصلحة اللبنانية العليا لمواجهة التحديات التي يعيشها لبنان، ومن بينها محاولة البعض العبث بالعلاقة الوثيقة بين لبنان وعمقه العربي وإدخاله في محاور أخرى تتنافى مع مقدمة الدستور اللبناني». ومتناسياً أنه خير من يتقن خطاب الفتنة ويؤلب اللبنانيين بعضهم على بعض، رأى أن «لا شرعية لخطاب الفتنة والتقسيم والشرذمة، لا شرعية لخطاب يقفز فوق هوية لبنان العربي». أما البطريرك الماروني بشاره الراعي، فسارع إلى تحميل المسؤولية إلى المحور المناهض للسعودية، في معرض تبرئته لها. فقال إن السعودية لم تعتد على سيادة لبنان ولم تنتهك استقلاله. لم تستبح حدوده ولم تورطه في حروب. لم تعطل ديموقراطيته ولم تتجاهل دولته... وكي لا يفهم خطأ، أوضح أن بكركي تحب السعودية كما هي «ولا ننظر إليها من خلال خياراتها السياسية ومواقفها القومية وعلاقاتها العربية والدولية. علاقتنا بها تتخطى المحاور إلى محور جامع هو الشراكة المسيحية/الإسلامية». على المنوال نفسه، ولكي لا يفوتها السوق، بادرت القوات اللبنانية، التي كانت حاضرة في الاحتفال بوفد كبير، إلى القول إن «السعودية لطالما كانت مفضلة على لبنان». ومن أفضلها إطلالة «الأخ وليد البخاري من بكركي، في هذا الظرف الصعب في لبنان»، كما قالت النائبة ستريدا جعجع(..).

العربي الجديد

- حراك السفيرتين الفرنسية والأميركية يطغى لبنانياً.. الأزمة أبعد من "اعتذار"

(..) وأجرت السفيرتان أن غريو وشيا الخميس، مشاورات ثلاثية مهمة مع المملكة العربية السعودية لمناقشة الوضع في لبنان والسبل التي من خلالها يمكنهم معاً دعم الشعب اللبناني والمساعدة في استقرار الاقتصاد، وفق ما ذكر بيان السفارة الأميركية في بيروت. وأكد مصدر دبلوماسي أميركي لـ"العربي الجديد"، أنّ "الهدف من الزيارة ليس البحث في موضوع الحريري بشكل خاص وتأمين الدعم الخارجي والسعودي له كما يتردد، فالمسألة شأن داخلي (..) الأسماء لا تعنيا (..) ما يهمننا تشكيل حكومة جديدة تعمل وفق برنامج إصلاحية مشروط لتلقي الدعم القادر على النهوض بالبلاد اقتصادياً". وشدد المصدر على أنّ دول الخارج المعنية بالملف اللبناني تبحث جميع الأطر لمساعدة الشعب اللبناني في

أزمته الخائفة والوقوف إلى جانبه، وفي الوقت نفسه تسعى "لعدم تمرير أي دعم للطبقة السياسية لانعدام الثقة بها"، كما أكد المصدر أن البحث سينتقل إلى تداعيات اعتذار الحريري(..) من جهته، يقول مصدر مطلع على الملف الحكومي لـ"العربي الجديد"، إن الحريري اتخذ قراره بالاعتذار عن عدم تشكيل الحكومة ولكنه لم يحسم الأمر بعد، وذلك في انتظار تبلور بعض الأمور على خط رئيس "التيار الوطني الحر" النائب جبران باسيل، وتبعاً لنتائج زيارة السفيرتين، إضافة إلى ما سيصدر عن لقائه برئيس البرلمان نبيه بري الذي لا يزال يتمسك بالحريري أو أقله يصرّ على أن يختار الحريري البديل قبل الاعتذار باعتبار أن أي شخصية سيتم تكليفها يجب أن تحظى برضى الحريري ودار الفتوى والشارع السني الذي يرى نفسه مغبوناً، بيد أن الحريري يرفض حتى الساعة اختيار خلف له ويعتبر أنه فعل ذلك مع "الرئيس المكلف السابق مصطفى أديب" وعند مبادرته إلى ترشيح نفسه، إذ يريد أن يسحب يده نهائياً من الملف(..)

اللواء

- (..) وعلى صعيد المشهد الحكومي، أوضحت مصادر سياسية لـ«اللواء» أن هذا المشهد يخضع للانتظار فقط، انتظاراً لخطوة رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري الذي كان يتوقع أن يلتقي رئيس مجلس النواب نبيه بري مرة أخرى للتنسيق إنما لم يتم اللقاء. وأفادت المصادر ان اي تلفق للموقف الأخير لرئيس كتل لبنان القوي النائب جبران باسيل لم يحصل أيضاً، مشيرة إلى أن تحرك السفيرتين الأميركية والفرنسية يتمحور حول المساعدات الإنسانية للبنان في حين أن الملف الحكومي قد يحضر لكن ليس بشكل متشعب(..)وفي تطور فرنسي جديد متعلق بلبنان، صدر عن لجنة الدفاع والقوات المسلحة في البرلمان الفرنسي تقرير يوصي، في البند رقم ٦، بإرسال قوات دولية الى لبنان بشكل طارئ تحت سلطة الأمم المتحدة والبنك الدولي في سبيل تعزيز الأعمال الإنسانية ومساعدة اللبنانيين، ودعم الجيش اللبناني والقوى الأمنية لحفظ الأمن والاستقرار. كما شدد التقرير على ضرورة اجراء الانتخابات النيابية والرئاسية في العام ٢٠٢٢. وفيما لم تُسجل اي حركة جديدة على صعيد اتصالات تشكيل الحكومة، وبعد المواقف التي صدرت عن رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل ووصفت بالاجابية سواء حيال موضوع تشكيل الحكومة او حيال الرئيس سعد الحريري شخصياً، يرتقب ان تتحرك مجدداً الاتصالات، وسط معلومات عن استمرار خيارات الرئيس سعد الحريري متوازنة بين تقديم صيغة حكومية جديدة إلى الرئيس ميشال عون او الاعتذار. وأشارت مصادر متابعة لملف تشكيل الحكومة الجديدة، أن نتائج اتصالات ربع الساعة الاخير، لإنقاذ عملية تشكيل الحكومة من مصير اعتذار الرئيس المكلف سعد الحريري، لم تفلح في ازالة اعتراضات رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل على كل الافكار والطروحات التي عرضت عليه لحل ازمة تشكيل الحكومة واخرها مبادرة الرئيس نبيه بري. وقالت ان ازمة التشكيل عادت الى المربع الاول مع اعلان الامين العام لحزب الله حسن نصرالله منذ ايام عن طرح أفكار جديدة لحل ازمة التشكيل، وهذا معناه، تجاوز الحزب مع موقف باسيل الرفض لمبادرة بري برغم تعهد نصرالله اعتبارها كمنطلق لحل ازمة التشكيل التي استغرقت طويلا وتعهد بدعمها والعمل على تنفيذها. واعتبرت المصادر ان وقف الاتصالات والمشاورات لتنفيذ مبادرة بري معناه، الاصرار على تعطيل آخر محاولة لتشكيل الحكومة بتلاقي المواقف بين الحزب وباسيل ضمنا على عدم وجود توجه حقيقي لديهما لتسهيل ولادة الحكومة الجديدة، مادفع الرئيس المكلف سعد الحريري إلى تسريع الاتصالات مع الحلفاء والاصدقاء، بلورة قراره بالاعتذار عن تشكيل الحكومة الجديدة، لانه لم يعد ممكنا المراوحة في دائرة التعطيل المتعمد بلا اي طائل وقد قطعت هذه المشاورات حيزا مهما، باتجاه اعلان الرئيس الحريري موقفه النهائي مطلع الاسبوع المقبل بهذا الخصوص. وأشارت المصادر الى ان تأخير اعلان قرار الاعتذار لأيام مرده، الى مطالبة البعض بتحضير آلية سريعة لتقصير مدة تسمية وتكليف شخصية اخرى لتشكيل الحكومة الجديدة، تفاديا لمخاطر وتداعيات اطالة هذه المدة على الوضع المتأزم والمفتوح على كل الاحتمالات المقلقة(..)

النهار

- (..)ولكن الوضع اللبناني برمته بدا مقبلاً على منقلب من التطورات الغامضة في ظل تلاحق التحركات الدولية المتصلة بلبنان من جهة وطغيان الغموض على العد العكسي لحسم مصير أزمة تأليف الحكومة، علماً ان الرئيس

المكلف سعد الحريري لا يزال على الرؤية التي أوضحها لكتلة المستقبل الأربعاء حيث أبلغها إنسداد الأفق وان لديه مجموعة من الخيارات يدرسها من بينها الاعتذار. وبدأت مفارقة ساخرة ان بعض الافرقاء بدأ يتحسب لإمكان ان يفضي التحرك الدولي في شأن لبنان الى نتائج ربما تكون غير محسوبة فبدأ هؤلاء في تدوير زوايا مواقفهم وسكب بعض المياه في نبيذهم تحسباً لتبدلات طارئة في واقع الازمة .

توصيات فرنسية

هذا الواقع اكتسب مزيداً من التوهج والاثارة مع الكشف عن صدور توصيات في شأن لبنان عن لجنة الدفاع في الجمعية الوطنية الفرنسية الثلاثاء الماضي خلال تقييم دور القوات المسلحة الفرنسية في الشرق الاوسط وجاء في هذه التوصيات التي قدمها النائب غوندال رويار: "بخصوص الوضع في لبنان ، نوصي بالتشكيل العاجل في بيروت لفريق عمل دولي تحت رعاية الأمم المتحدة والبنك الدولي من أجل تكثيف العمل الإنساني (غذاء ، دواء ، رعاية ، مدارس ..) والتنمية (ماء ، كهرباء ..). نحن نشجع فرنسا وشركائها العرب والغربيين على دعم القوات المسلحة اللبنانية وقوى الأمن الداخلي من أجل تجنب انهيارها ومواصلة صعودها العمليتي في مواجهة داعش والتهديدات الأخرى (تهريب المخدرات...). أخيراً ، نأمل أن تتمكن فرنسا وشركاؤها والأمم المتحدة من ضمان إجراء انتخابات تشريعية وبلدية ورئاسية في عام 2022. يجب أن يكون اللبنانيون قادرين على التعبير عن أنفسهم بحرية من أجل بناء التغيير و "لبنان الجديد". وفيما تترقب الأوساط الداخلية ما يمكن ان تسفر عنه التحركات والمواقف التي تتصف بسمة بالغة الأهمية الى حدود الحديث عن اطلاق شرارة تدويل الوضع في لبنان بتضافر إرادات دول كبرى ومؤثرة كما الفاتيكان، أفادت السفارتان الأميركية والفرنسية على موقعيهما على "تويتر" عصر امس ان السفارة الفرنسية أن غريو والسفيرة الأميركية دوروثي شيا "تقومان بمشاورات ثلاثية مهمة مع المملكة العربية السعودية لمناقشة الوضع في لبنان والسبل التي من خلالها يمكنهم معا دعم الشعب اللبناني والمساعدة في استقرار الاقتصاد"(..)

نداء الوطن

- (..) أما في مستجدات المشهد المتصل بقضية انفجار مرفأ بيروت، فتتجه الأنظار اليوم إلى انعقاد جلسة الهيئة النيابية المشتركة في "عين التينة" لبحث طلب المحقق العدلي القاضي طارق بيطار رفع الحصانة عن النواب المدعى عليهم في القضية، الوزراء السابقين علي حسن خليل وغازي زعيتر ونهاد المشنوق. وفي وقت لا يزال رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب متمتعاً عن مقاربة استدعاءات المحقق العدلي، سلباً أم إيجاباً، سواءً بالنسبة لتحديد جلسة لاستجوابه شخصياً أو في ما يتصل بإعطاء الإذن لملاحقة المدير العام لأمن الدولة اللواء طوني صليبا، لفت تحسّن المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم أمس بـ"خلية قانونية" تشكلت لمتابعة التحقيقات في قضية تفجير المرفأ، في مواجهة طلب القاضي بيطار رفع وزير الداخلية والبلديات الحصانة الإدارية عنه، فاعتبر ابراهيم أنّ ما يتعرّض له في قضية انفجار المرفأ "حملة مشبوهة" وتوعد بالإعلان "قريباً عمّن يقف وراءها"، حسبما نقل عنه أعضاء "الخلية"، مكتفياً بالإشارة في ما يتصل بطلب استدعائه للتحقيق إلى أنه سيمثل "عندما تكون الأمور سالكة وفقاً للأطر الإدارية والقانونية". وعشية اجتماع الهيئة المشتركة اليوم، أكدت مصادر نيابية عدم وجود توجه أكيد حيال ما ستخلص إليه الهيئة من توصية إزاء طلب رفع الحصانات النيابية عن المدعى عليهم، لافتةً إلى وجود "أكثر من رأي بين أعضاء الهيئة، لا سيما بين فريق يؤيد حكماً مبدأ رفع الحصانة تجاوباً مع طلب القضاء العدلي لكشف الحقائق في ملف انفجار الرابع من آب، وبين فريق متمسك بأنّ جرم الإهمال الوظيفي الذي يلاحق به الوزراء - النواب يجب أن يخضع للمساءلة أمام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء"، وعليه توقعت أن تستغرق الهيئة اليوم في "عملية المناقشة والتحميص في المواد الدستورية ذات الصلة بهذا الموضوع". وفي سياق متقاطع، اختصرت مصادر سياسية الوضعية القائمة إزاء طلب رفع الحصانات النيابية بالقول: "لا أحد سيجرؤ علناً من القوى السياسية على معارضة هذا الطلب، ولذلك فإنّ الجهات المتضررة من استدعاءات المحقق العدلي ستتكب على إيجاد الفتوى القانونية اللازمة لوأده".

حزب الله ولبنان والمنطقة

- النهار- ابراهيم بيرم: رؤية "حزب الله" لمرحلة ما بعد الاعتذار المحتمل للحريري خلال الساعات الـ 36 الماضية تكونت لدى الدوائر المعنية بالشأن الحكومي في حزب الله قناعة فحواها ان سفراء الثلاثي الغربي، أي الولايات المتحدة وفرنسا (وبشكل محدود جدا) بريطانيا قد تلقوا اخيرا ما يشبه كلمة سر موحدة عنوانها العريض: غادروا المنطقة الرمادية ونقطة الستر والالتباس الى دائرة إبداء مساحة اكبر من الفعل والتأثير في مستقبل الاوضاع اللبنانية ومفتاحها المحوري والاكثر استعجالا، أي استيلاء حكومة جديدة تقطع دابر الفراغ الحكومي القاتل المخيم منذ اشهر ثمانية وما يتداعى عنه من كوارث ومأس، وشرعوا على الفور في دينامية وعملية تحريك على نحو ينفي عنكم كل اتهام بالسكوت المتعمد عن غرق لبنان في لجة مأسية، ويرسخ في المقابل انطبعا معاكسا. وعليه، تشير الدوائر عينها الى انه على هدي هذا التوجه الذي لاحت بوادره وتجمعت نذره اول ما لاحت من روما حيث انعقد اللقاء الاميركي - الفرنسي مع السعودي على هامش مؤتمر للأمن هناك، أتت الحركة المشتركة للسفيرتين الاميركية والفرنسية في اتجاه الرياض تحت عنوان اشراك هذه العاصمة في تسمية خليفة للرئيس المكلف المشارف على #الاعتذار المحتمل سعد الحريري. واعقب هذا الحراك تعمّد السفيرتين ومعهما الى حد ما السفير البريطاني في اطلاق مواقف نوعية وعقد سلسلة لقاءات واتصالات. وتفضّل الدوائر اياها ألا تجيب مباشرة عن سؤال عما اذا كانت هذه الدينامية الاميركية - الفرنسية المفاجئة والتي انتهت ضمناً عهداً من الصيام عن الفعل الحازم امتد منذ اكثر من ثلاثة اشهر، هي بمثابة رد فعل على كلام اطلقه الامين العام لـ "حزب الله" السيد حسن نصرالله في سفيرتها في بيروت، بتعطيل محاولات متكررة بذلت بهدف مدّ يد العون للاقتصاد اللبناني المتعثّر والمتهاك. ولكنها (الدوائر نفسها) تؤكد ان السيد نصرالله عندما قرر ان يوجه اصابع الاتهام الصريح والمباشر الى واشنطن بـ"خفق لبنان" عبر دفعه الى الغرق اكثر في بحر مشاكله، فانه كان يضع امامه حزمة من المعطيات والوقائع تظهر بما لا يدع مجالاً للشك ان كلاً من ابو ظبي والدوحة وعدتا لبنان سابقا بوديعتين مالييتين بقصد دعم عملته الوطنية وتحسين مستوى صمودها، لكن ثمة تعليمات خفية وردت الى كلتا الدولتين دفعتهما الى الاعتذار والتراجع عن الايفاء بوعدهما. وتذكر تلك الوقائع ان الوعد بالوديعة من دولة الامارات أتى ابان حكومة الرئيس سعد الحريري الاخيرة، وان وفدا من مصرف لبنان قد وصل الى ابوظبي حينذاك لبيحث مع المسؤولين هناك في شروط تحويل الوديعة، لكنه عاد ادراجه بعدما اعتذر المعنيون في تلك العاصمة. اما وعد الوديعة القطرية فكان في الاشهر الاولى من حكومة حسان دياب. ولا تكتم الدوائر عينها ان السيد نصرالله ما اطلق العنان لاتهامه الفج هذا إلا لكي يوجه ضمناً رسالة الى من يهمهم الامر بان السيل قد بلغ الزبى، وانه استطرادا قد صار في وارد الاعتراض على قواعد الاشتباك المعروفة الحدود مع الاميركي في الساحة اللبنانية، ولكي يعطي الاشارة الى اننا صرنا تاليا في وارد الاستعداد لما يلي ويلزم من خطوات الاحتجاج والاعتراض. فمعلوم انه وفق هذه الدوائر ان الحزب قد مارس طوال الاشهر التي تلت تكليف الحريري دور رد الفعل او دور المتلقي والمتفاعل مع العروض، واستطرادا المستعد للتجاوب مع كل الجهود الرامية الى بلوغ تسوية ما، وتحمل في سبيل ذلك ملامة الصديق واتهام الحليف بالتخاذل. ومع ذلك فان الخصوم والاعداء في الداخل والخارج مضوا قدماً في حملة ضغوطهم بهدف كسر الحزب. وعليه، فان صرخة الاعتراض العالية التي صدرت عن سيد الحزب أتت بناء على جردة استنتاجات من بينها ان شريحة واسعة من الناس لم تعد تتقبل نمط التبريرات السابقة لأسباب الازمة والمسؤولين عنها، وبدأت استطرادا في اظهار اليقين من ان الازمة يفتعلها بعض الداخل وعواصم معلومة. وبديهي ان كلام الرئيس حسان دياب في لقاء السفراء قد أتى استكمالاً لكلام السيد نصرالله، لذا كان حجم رد الفعل المتوتر عليه. ومع ذلك فان السؤال هو: هل ان الحزب يتوجس جدياً من غايات مبطنة لهذا الحراك الاميركي - الفرنسي تجاه الرياض، تريد فرض امر واقع على المشهد الحكومي الضائع على نحو يعاكس توجهات الحزب المعلومة؟ تجيب الدوائر عينها انها لا تبالي اذا كانت قد استشرفت المآلات الحالية وانها لم تُفاجأ. فالمقدمات لاحت منذ زمن، وتحديدًا منذ ان اضاع الحريري فرصة التأليف التي أتتحت له في الاسابيع الاربعة التي تلت تكليفه. وعليه فان الاستنتاج هو ان احتمال اعتذار الحريري قد صار يقيناً منذ فترة. واذا كان ذلك من باب تحصيل حاصل، فان هذا لا يعني اطلاقاً ان الابواب قد فتحت على

مصاريحها امام من يمكن ان يجروا على التصدي لخلافة الحريري، فشروط ذلك اكبر مما يظن البعض، والمشكلة باتت الآن تتمحور على نقطتين:

- في توقيت اعلان الحريري اعتذاره.

- وفي كيفية اقناع الحريري بالمشاركة في عملية تسمية من يخلفه.

ولا تنفي الدوائر اياها ان الرئيس نجيب ميقاتي هو من ابرز الاسماء المتداولة، ولكن دون ذلك الى الآن عقبتان:

1- ان يفتتح بالأى يكون مرشحاً في الانتخابات المقبلة، علماً انه يردد امام زواره انه قد تجاوز النيابة.
2- ان ميقاتي سبق له ان طلب صلاحيات استثنائية لتأليف الحكومة، وهو امر لم يكن الرئيس نبيه بري قد قبل به للرئيس الحريري.

وفي كل الاحوال، تشير معلومات وردت الى معنيين بالحزب، الى ان مسألة من يخلف الحريري قد طرحت للتداول في لقاء رؤساء الحكومات السابقين، وان الرئيسين فؤاد السنيورة وتمام سلام لم يكونا متحمسين لتسمية ميقاتي، فترك الامر لمناقشات اخرى لاحقاً. وتروي الدوائر عينها ان احداً لم يفتح الحزب باسماء مرشحين جدد لتأليف الحكومة، وانه بانتظار ذلك مفتوح على مناقشة الامر بالتشاور مع الحلفاء. وهداً على سؤال عن موقف الحزب اذا برز من يسمي السفير نواف سلام، تجيب المصادر عينها ان لدى الحزب اعتراضاً معروفاً عليه. وهل هذا الامر ينطبق على السنيورة؟ تجيب المصادر اياها: هذا من الاصل خارج كل الحسابات، ولا نعتقد ان احداً من زملائه لديه موقف مغاير.

- الجمهورية- عماد مرمل: الحريري يعتذر بعد «جراحة تجميلية»

(..) ووفق المطلعين، فإن هناك مرشحين اثنين حتى الآن لخلافة الحريري، وهما الرئيس نجيب ميقاتي والرئيس تمام سلام، مع الإشارة الى ان سلام هو المفضل لدى بعض قوى 8 آذار، لكنه لا يزال رافضاً للتكليف. وتفيد معلومات المطلعين، ان الحريري تلقى اخيراً نصيحة من جهة اقليمية بالاعتذار والتفرغ للانتخابات النيابية المقبلة. وقد قيل له بوضوح ان السعودية ليست في وارد فتح ابوابها حالياً، على رغم محاولاته الاستعانة بأكثر من صديق لكسر الجليد الذي يكسو علاقته بها، علماً ان القريبين من «بيت الوسط» يصرون على ان المشكلة الحقيقية تكمن في نيات الرئيس ميشال عون والنائب جبران باسيل، اللذين اصبحا لا يتقبلان وجود الحريري في رئاسة مجلس الوزراء، الا اذا كانا واثقين في ان الحكومة ستشكل بطريقة تضمن لهما القدرة على التحكم بها من داخلها، وهذا ما يرفضه جذرياً الرئيس المكلف في المقابل، هناك انطباع تعزز لدى احد الناشطين على خط تدوير زوايا العقد الحكومية، بأن الحريري كان ولا يزال يتجنب التشكيل قبل تسوية الأمور بينه وبين الرياض. ويروي «فاعل خير»، انه تم ابتكار تسويتين مقبولتين لعقدتي تسمية الوزيرين المسيحيين ومنح الثقة البرتقالية للحكومة، ومع ذلك لم يحصل اتفاق بعد، ما يوحي بأن افتقار الحريري الى الموافقة السعودية هو أحد العوامل الاساسية التي تمنعه من التأليف، خصوصاً انه يعلم ان دولاً عدة لن تساعد حكومة برئاسته، اذا كانت لا تحظى بغطاء الرياض وقبولها. وبينما يترقب الجميع النتائج التي يمكن ان تتمخض عنها زيارة السفيرتين الأميركية والفرنسية في بيروت الى المملكة، هناك من يعتبر ان الوظيفة الاساسية لهذه الزيارة تندرج في سياق السعي الفرنسي- الأميركي الى إدارة الانهيار ومنع حدوث الارتطام الكبير، خشية من ان يقع لبنان بالكامل في قبضة «حزب الله» وايران ومشروعهما الشرقي، تبعاً للسيناريو الأسوأ الذي تأخذه في الحسابات بعض الدوائر الخارجية، وهذا ما يفسر إعطاء الاولوية لمساعدة الجيش اللبناني ومنع تداعيه، كونه يشكل بالنسبة الى الأميركيين والاوروبيين المؤسسة الوحيدة التي بإمكانها ضبط الأرض، في مرحلة انعدام الوزن والحؤول دون حصول فوضى غير خلاقية، قد تصيب مصالح الدول وتخرج عن الإطار المرسوم والمفارقة، ان «حزب الله» المستهدف اكثر من غيره بالضغط الاقتصادي، أنجز الى حد كبير تحصين بيئته المباشرة تحت شعار «الجوع ممنوع في بيئة المقاومة». ويؤكد العارفون ان إعانات مالية وغذائية تُقدم شهرياً الى العائلات التي تعاني من الفقر المدقع، كذلك يتم التجاوب الفوري مع كل عائلة غير مدرجة على اللوائح وتطلب المساعدة المادية، من دون إخضاع الأمر الى أي تعقيدات. ويقارب الحد الأقصى للمبلغ الممنوح شهرياً الى مثل هذه الحالات نحو المليون ليرة. ويجزم احد مسؤولي الحزب في هذا الإطار، بأن ليست هناك عائلة واحدة ضمن مناطق تواجد الحزب تشكو من الجوع بالمعنى الحرفي للكلمة، «من دون ان ينفي ذلك حدة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي تلاحق الجمهور المؤيد

للمقاومة كما كل اللبنانيين». وضمن سياق التحسب لكل الاحتمالات، أنجز الحزب أيضاً خطة متكاملة لتأمين الدواء والمحروقات والمواد الغذائية، على أن يباشر تنفيذها، متى أصبحت الدولة عاجزة عن تأمين تلك المواد الحيوية.

- الديار- علي ضاحي: تطويق حزب الله ومُحاصرة التوجّه شرقاً على رأس اجنדה اميركا.. زيارة السفيرتين الى الرياض لـ «تخفيف الارتطام بعد اعتذار الحريري» !

الحديث عن تدويل الازمة اللبنانية و «نشر الغسيل» اللبناني على «صنوبر» الامم المتحدة وفرنسا واميركا، وصنوف شتى من التدخلات الدبلوماسية، وموفد «جاي» وموفد «رايح»، لم يعد نظرياً وفق اوساط واسعة الاطلاع في محور «الثنائي الشيعي» و8 آذار، حيث تقول انه ومنذ زيارة الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون الى لبنان، وإطلاق مبادرته الحكومية الشهيرة وعقده «طاولة الاقطاب» في قصر الصنوبر، ارتضى الجميع ولو على مضض بوساطة فرنسا لحل الازمة الحكومية اللبنانية، مع تأكيد ان الحديث عن تجاوز الخارج للسيادة الوطنية موجوداً، رغم ان الحل الخارجي سيمرّ بالداخل. وتتطلق الاوساط من هذه المقاربة، لتؤكد ان المبادرة الفرنسية لا تزال مقبولة حكومياً، لكن المعضلة اليوم امام هذه المبادرة هو احتمال سقوطها بمجرد اعلان الرئيس المكلف سعد الحريري اعتذاره عن التشكيل، كما بات معلوماً لدى القوى الاساسية والمعنية بتأليف الحكومة، بينما توضح الاوساط ان اي دور اميركي، وفي ظل العقوبات الجائرة والحصار المفروض على لبنان والدور السعودي السلبي ليس مقبولاً، ويأتي ليزيد الطين بلة وخنق البلد، ويزيد من مأسياه ويعقد حياة اللبنانيين. وتشير الاوساط الى ان هناك جواً متشدداً جداً داخل 8 آذار من السفارة الفرنسية، والتي تجاوزت حدودها الدبلوماسية في التخاطب مع رئيس حكومة تصريف الاعمال حسان دياب في اجتماع السراي منذ ايام، وان ما تقوم به من تجاوزات ستكمّله في السعودية، وهو الاستخفاف بالدولة والمؤسسات اللبنانية. وعلى ما يبدو وفق النفس المتشدد نفسه، والذي يرى ان فرنسا تسعى الى دور اكبر من لبنان في سوريا والعراق وعلى حوافز مالية ونفطية من السعودية، بينما تقول الاوساط، ان دور السفارة الاميركية وكل طروحاتها مشبوهة ومرفوضة، ولا يعول عليها وتصنف في خانة العداة للبنان وحزب الله. وترى الاوساط ان في الشكل، تبدو زيارة السفيرتين الاميركيتين دورثي شيا، والفرنسية آن غريو الى الرياض امس غربية وغير مألوفة، ولكنها في المضمون هي استكمال للقاء الثلاثي الذي جمع في 29 حزيران الماضي كلاً من وزير الخارجية الأميركي أنطوني بلينكن والفرنسي جان إيف لودريان والسعودي فيصل بن فرحان، وتم خلاله التأكيد على ضرورة أن يتحلّى القادة السياسيون اللبنانيون بالمسؤولية من خلال تطبيق إصلاحات طال انتظارها وتفضي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف معاناة الشعب اللبناني. وتكشف الاوساط ان هناك ضبابية في لبنان ولدى القوى المؤثرة داخلياً عن طبيعة الاتصالات الثلاثية الفرنسية والاميركية والسعودية حول لبنان، وعن نتيجة هذا التحرك وترجمته حكومياً، وبما يضمن ايجاد حلول سريعة لازمة الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وكذلك آلية المساعدات التي تحدثت عنها السفيرتان في بيانيهما المنفصلين، وهل ستكون عبر الحكومة الجديدة او عبر الجيش وبعض المؤسسات العاملة في المجتمع المدني كما حصل بعد انفجار المرفأ في 4 آب 2020؟ في المقابل، تؤكد اوساط دبلوماسية في «المحور الشرقي» في بيروت ان ما يتردد في القنوات الرسمية هو الرغبة الدولية، ولا سيما من الاوروبيين والفاثيكان بعدم انهيار لبنان وخصوصاً مع اعلان اقتراب الحريري من اعتذاره عن التأليف، فنصب الجهود الفرنسية تحديداً في منع الارتطام وامتصاص الغضب السني وتفجير الشارع، وهذا يؤدي برأي واشنطن الى مزيد من تعزيز سيطرة حزب الله وامساكه بمفاصل الدولة اللبنانية، وبالتالي يأتي التركيز الفرنسي - الاميركي ايضاً على اجراء الانتخابات النيابية ودعم المجتمع المدني ومد خصوم حزب الله والتيار الوطني الحر بالمال اللازم لضمان تحجيمهما بالانتخابات النيابية المقبلة وإجرائها في وقتها. وتؤكد الاوساط ان اصرار الولايات المتحدة على سياسة العقوبات و «خنق» حزب الله لتحصيل تنازلات منه ومن ايران لن يحصل، كما يظهر جلياً في مهمة السفيرتين، مواصلة حصار حزب الله وتطويق مساعيه للتوجه شرقاً، لا سيما بعد مبادرة الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله بخصوص البنزين والغذاء الايراني، والذي ترى فيه واشنطن تجاوزاً للخطوط الحمراء وكسراً للعقوبات على ايران وحزب الله وسوريا وحتى روسيا والصين، لكونهم جميعاً في محور سياسي متحالف بطريقة او باخرى.

- نداء الوطن: فرنسا تتكفل إتمام التمديد لقوات الطوارئ الدولية بلا تعديل في المهام.. لا بحث في تغيير قواعد الاشتباك رغم الاعتراضات الأميركية وملاحظات قيادة الـ"يونيفيل"
 (..) قال مصدر دبلوماسي لـ"نداء الوطن": "إن إسرائيل صعدت من مطالباتها بالتشدد في تنفيذ قوات الـ"يونيفيل" مهامها، وتوسيع هذه المهام من خلال التركيز على الاستطلاع والاستعلام والاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة لرصد كل التحركات في منطقة عمل قوات الـ"يونيفيل" في جنوب لبنان، بالمقابل هناك سعي بعيد من الاضواء تقوم به بعض الدول للبحث في امكانية إحياء المطلب القديم بتوسيع شمولية القرار 1701 ليطال الحدود اللبنانية - السورية، الامر الذي لا يلقى تجاوباً من دول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، لا سيما روسيا والصين". وكشف المصدر عن "أن فرنسا أبلغت الى لبنان انها، وكما العادة، أخذت على عاتقها تشغيل كاسحة الغامها لتفجير وازالة كل الكمائن التي تعترض عملية التمديد لقوات الـ"يونيفيل"، وأكدت أن التمديد سيحصل كما العادة وبذات الشروط السابقة، وأن الاعتراضات والملاحظات الاميركية يمكن تجاوزها، من خلال إبقاء باب النقاش مفتوحاً من حولها بعد اتمام عملية التمديد، وأن الفرنسيين ابغوا الى حلفائهم واصدقائهم أن الوضع الدقيق في المنطقة، ولا سيما في الجنوب، نتيجة تطورات الداخل الفلسطيني توجب بقاء قوات الـ"يونيفيل" على طول الحدود الجنوبية". ووضح المصدر "أن الملاحظات والاعتراضات ليست محصورة بالجانب الاميركي، انما هناك ملاحظات لدى قيادة الـ"يونيفيل" أبلغها قائدها الجنرال ستيفانو ديل كول الى القيادات الرسمية اللبنانية، والتي تركز على صعوبة تحرك قواته في نطاق عملها، وأخرها مسألة تركيب كاميرات مراقبة، الأمر الذي لاقى اعتراضاً كبيراً من الاهالي في المنطقة". ورأى المصدر "أن ما يسهل المهمة على الفرنسيين لاتمام التمديد ببسر لقوات الـ"يونيفيل"، هو المستجد المتصل بالمفاوضات غير المباشرة بين لبنان واسرائيل برعاية الامم المتحدة وبوساطة مسهلة من الولايات المتحدة الاميركية، والتي تعقد في مقر قيادة الـ"يونيفيل" في الناقورة جنوب لبنان، وبالتالي يعتبر احتضان الامم المتحدة عبر قواتها لهذه المفاوضات امراً في غاية الاهمية، كونه يدخل في صلب عملية تعزيز الامن والسلم الدوليين، والوصول الى اتفاق حول ترسيم الحدود البحرية من شأنه ان يراكم فرص دخول المنطقة مرحلة جديدة من الاستقرار تتلاشى فيها اسباب التصعيد واحتمالات الدخول في حرب جديدة". ونصح المصدر الجانب اللبناني "بعدم الانجرار الى اي استقزاز قد تلجأ اليه اسرائيل مع اقتراب موعد التجديد لقوات الـ"يونيفيل"، وهي التي اعتادت على هذا الامر في كل عام، من خلال تكثيف خروقاتها البرية والجوية والبحرية، لأن اسرائيل تسعى بكل الوسائل الى فرض وقائع ميدانية من شأنها إعادة طرح مسألة تغيير قواعد الاشتباك على بساط البحث من جديد، وهذا الامر ليس لصالح لبنان الغارق في أزماته الداخلية على كل الصعد، ويعيش في هاجس الانفجار الشعبي نتيجة الانهيار الاقتصادي والمالي والغلاء الفاحش في الاسعار، وفقدان الخدمات الاساسية، المقرون بفشل القوى السياسية في الخروج من الازمة السياسية المتمثلة بتشكيل حكومة جديدة".

- الأخبار- رضوان مرتضى: انفجار المرفأ: المحقق العدلي أمام الاختبار

قد يصل المحقق العدلي القاضي طارق بيطار في الساعات المقبلة إلى حائط مسدود إذا ما قرر المجلس النيابي عدم تلبية طلبه رفع الحصانة عن ثلاثة نواب، وإذا رفضت المراجع الإدارية منح أدونات الملاحقة. فهل ينهي طلبه ملاحقة الوزراء كمدعى عليهم مشواره في ملف التحقيق أم أن لديه خطة بديلة للمواجهة؟ لم يخف المحقق العدلي في جريمة انفجار مرفأ بيروت القاضي طارق بيطار من «قط مذبوح»، بخلاف ما فعل سلفه القاضي فادي صوان. يعلم القاضي بيطار، الذي قبل بالمهمة الموكلة إليه بعد تردد، أنه داخل على حقل ألغام قد يطحبه في أي لحظة وأنه مقدم على مهمة انتحارية. لذلك فهو لن يتراجع. لقد حسم خياره «بالوقوف في صف أهالي الضحايا». ورغم الاتهامات التي تُكال له بتسييس التحقيق، إلا أنه لا يكثر لها منطلقاً من قاعدة أن كل من علم من المسؤولين بأمر نيترات الأمونيوم التي كانت في العنبر الرقم 12 في مرفأ بيروت، وانفجرت يوم 4 آب 2020، وكان يملك القدرة على التغيير أو القيام بفعل ما، فإنه قد رضي بالمخاطرة بأرواح أكثر من منتي بريء قُتلوا نتيجة الانفجار. لا يخفي على عارفي بيطار الغضب الذي يعبر عنه تجاه «الطبقة السياسية»، ونقمته على الحال التي وصلت إليها البلاد «بفعل الفساد». ينكب القاضي على دراسة ملف الانفجار منذ أربعة أشهر ونصف شهر، خلص فيها إلى رسم معالم تقريبية لما جرى. تمكن المحقق العدلي من كتابة قصة الباخرة «روسوس» منذ يوم ولادتها إلى يوم غرقها، مروراً برسوها في مرفأ بيروت وتفرغ شحنة نيترات الأمونيوم منها. كذلك استطاع تحديد كيفية دخول النيترات والجهة التي تقف خلف إدخالها، كما توصل إلى ما يشبه الجزم بالإجابة عن سؤال أساسي: هل دخلت النيترات بمؤامرة، أم

شاء القضاء والقدر ذلك. لدى المحقق العدلي يقيُن راسخ بأنّه مهما تكن النتيجة، سواء إذا تبين أنّ التفجير نتيجة لعمل مدبر أو أنّه ناجم عن حريق وقع بالصدفة، فإنّ ذلك لا يُلغي أبداً مسؤولية الوزراء المسؤولين والإداريين والموظفين والضباط المكلفين بالأمن، لكونهم لو قاموا بواجبهم عبر إبعاد المفرقات والمواد المشتعلة عن نيترات الأمونيوم في العنبر الرقم 12، لحالوا دون وقوع المجزرة. لذلك خلّص المحقق العدلي إلى طلب ملاحقة قادة أمنيين وضباط ووزراء يشتبه في إهمالهم أمر النيترات، مع علمهم بالخطر الشديد التي تُشكّله ورضوا بالمخاطرة. فقد طلب بيطار رفع الحصانات عن نواب وطلب أدونات ملاحقة لقادة أمنيين؛ بينهم المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم والمدير العام لأمن الدولة اللواء طوني صليباً. لا يجد الرجل حرجاً في المسّ بأحد. ليس هناك آلهة بالنسبة إليه. ويُعزّز رباطة جأشه بالموقف الشعبي المؤيد له بعد قراره الادعاء على الوزراء والقادة الأمنيين. لكن، في المقابل، يؤخذ على بيطار عدم اقترابه من قيادة الجيش الحالية حتى في مسألة الإهمال، مع العلم بأنّ من مهام الجيش حفظ الأمن ومواجهة أي خطر يُهدد الأمن القومي، فكيف إذا كان الخطر يتجسّد بقبلة وزنها 2700 طن جاثمة في قلب بيروت منذ سنوات. يُنقل عن المحقق العدلي ردّه بأنه يستند في ادعائه إلى وجود مستندات تثبت معرفة المسؤول المدعى عليه بأمر النيترات، ولم يقدّم بما يحول دون وقوع الانفجار، رغم وجود صلاحيات تسمح له بذلك. ولذا انطلق من مراسلة صادرة عن الأمن العام عام 2014 للوصول إلى وزراء الداخلية والمالية والأشغال. لكنه لم يجد ما يُثبت أن قائد الجيش الحالي، ومدير استخباراته (السابق) طوني منصور كانا يعرفان بوجود النيترات. ربما يصح فيهما، في تلك الحالة، أن «المصيبة» تكمن في كونهما يعلمان بوجود النيترات في المرفأ، ولم يحركا ساكناً، أسوة بباقي المسؤولين. أما «المصيبة الأعظم»، فهي في أن قائد الجيش الحالي ومدير المخابرات السابق لم يكونا يعلمان بوجود 2700 طن من المواد القابلة للانفجار في مرفأ بيروت، طوال سنتين و5 أشهر، وهي المدة التي تفصل بين تسلمهما مهامهما وتاريخ وقوع الانفجار، رغم أن تلك المدة شهدت، وخاصة في السنة الأخيرة التي سبقت الكارثة، الكثير من الأخذ والرد بين الأمن والقضاء بشأن محتويات العنبر الرقم 12. كذلك يؤخذ على بيطار أيضاً اختياره مسؤولين من لون سياسي واحد للادعاء عليهم، علماً بأنّ مصادر مطلّعة على التحقيق تؤكد أنّ المحقق العدلي يصدد الادعاء على مسؤولين آخرين، بينهم رؤساء حكومات، «إذا بيّنت التحقيقات مسؤوليتهم». كذلك يخشى المراقبون لأداء بيطار من أن يؤخذ بعاطفته التي لا تخفى على أحد وضعفه أمام أهالي الضحايا الذين فقدوا أعضاءهم. ويُتخوّف من أن يكون قد رسم الرأي العام سقفاً لم يُرد المحقق العدلي النزول تحته. فهل يكون ادعائه على الوزراء وقادة الأجهزة الأمنية من هذا الباب، أم أنه لمس فعلاً أنّ هناك مسؤولية وإهمالاً. وقد توقف كثيرون عند مصطلح «ملاحقة» الذي أورده بيطار في طلبات رفع الحصانة النيابية التي بعث بها إلى البرلمان، على اعتبار أنّ ذلك يعني حكماً وجود اقتناع لدى المحقق العدلي بتورط الذين يطلب رفع الحصانة عنهم بالإهمال وأنّ هناك نية لتوقيفهم. كما تعتبر جهات سياسية متضررة من الادعاء أنّ من كان «يسير» تحقيق القاضي ميدانياً هو فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي الذي يُحسب سياسياً على خصومها. وبالتالي، فإنها تتخوّف من توجيه التحقيق باتجاه أو ضد شخص أو فئة بعينها. هناك مسألة أخرى يجدر التوقف عندها. يقع خلف القضبان عددٌ من الموقوفين قاموا بواجبهم بإبلاغ رؤسائهم بأمر النيترات. ورغم ذلك، دُكّوا في السجن. نعمة البراكس كان الرجل الأول الذي أبلغ أمن الدولة بأمر النيترات، محرراً من خطرهما، بعدما ينس من تقاعس الباقيين. موقوف آخر أرسل عشرات المراسلات في هذا الخصوص، بينما هناك قاضٍ لا يزال يسرح ويمرح مع أنه اتخذ قرار الحجز على السفينة وإنزال النيترات وتعيين حارس قضائي عليها، ما تسبّب في كل اللغط الذي سبق الانفجار لجهة أنّ موظفين ومسؤولين كانوا يعتبرون أن أمر المواد المحجوزة ليس من شأنهم لأنها مشمولة بقرار قضائي. لقد تسلّم المحقق العدلي عدة تقارير من المحققين الفرنسيين، لكنه لم يتسلّم التقرير النهائي بعد، إذ يُفترض أن يتسلّمه في أيلول المقبل. التقرير الأول اعتمد على مصادر مفتوحة لتحصيل المعلومات، منها وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي حيث كان أقرب إلى تحليل إعلامي. التقرير الثاني تضمّن الخلاصات الفنية الأولية. التقرير الثالث كان تقرير الخبرة الذي تسلّمه قبل أسابيع، والذي نفى فرضية وجود عمل إرهابي ليرجّح الخلاصات التي توصل إليها خبراء المتفجرات اللبنانيون. ويُنتظر وصول التقرير الفني النهائي المفصّل في أيلول، على أن يُصدر بعده القاضي بيطار قراره الظني. لا يزال من المبكر «الحكم» على ما يقوم به المحقق العدلي، لكن السؤال الأساسي الذي ينبغي أن يُطرح حالياً، هو: ماذا سيفعل القاضي بيطار لو اصطدم بالحصانات النيابية والأمنية؟ هل يُطرح ذلك الملف، أم أن الدعم الشعبي سيكون سنداّ وعوناً له للمواجهة؟ هل سيتوقف الملف بمجرد قرار وزير الداخلية منع منح الإذن بملاحقة مسؤول أمني ورفض المجلس النيابي رفع الحصانة النيابية، أم أنّ لدى المحقق العدلي «أرنباً» سيُخرجه في الوقت المناسب؟ (..)

- نداء الوطن: حتى لـ "نداء الوطن": المؤامرة تنجح عندما تكون أبوابنا مشرعة

مع حضور الملف اللبناني بقوة في اللقاءات الاميركية - الفرنسية - السعودية في الرياض، بعد انتقال السفيرتين الاميركية دوروثي شيا والفرنسية أن غريو الى السعودية، متابعة لنتائج الاجتماع الاميركي والفرنسي والسعودي على هامش قمة مجموعة العشرين في إيطاليا، لاحظ وزير الخارجية السابق ناصيف حتي أن "هناك نقلة مهمة في الاهتمام الدولي والتعامل مع ملف لبنان، ويعكس اهمية خاصة في هذه اللحظة للتشاور حوله" (..). ولفت حتي الى "أن كافة الاطراف الدولية تدرك ما يحصل في لبنان"، متهماً "الطبقة السياسية الحاكمة والتركيبة السياسية اللبنانية بأنها مسؤولة بشكل أساسي"، موضحاً انه "لا اقول هذا الكلام لتبرئة هذا الطرف أو ذاك". وجدّد مطالبته "بهذنة سياسية لكي ننقذ المركب اللبناني من الغرق، لأنّه لن يكون هنالك منتصر إذا غرق هذا المركب" (..).

مقالات ورأي

- الشرق الأوسط محمد شقير: رؤساء الحكومات السابقون لن يسموا بديلاً للحريري رغم جدية اعتذاره وقرب إعلانه رسمياً

نقل مصدر سياسي وثيق الصلة برؤساء الحكومات السابقين تمسكهم بتكليف الرئيس سعد الحريري تشكيل الحكومة ورفضهم، في حال اتخذ قراره بالاعتذار، الدخول في بازار تسمية من يخلفه لتأليفها، وأكد لـ«الشرق الأوسط» أن الرهان على اختلافهم حول البديل ليس في محله وأنهم باقون إلى جانب الحريري ولن يقعوا في فخ التسمية لأنه من غير الجائز تقديم التسهيلات لرئيس الجمهورية ميشال عون ووريثه السياسي رئيس «التيار الوطني الحر» النائب جبران باسيل في الوقت الذي يعطل فيه تشكيل الحكومة ويوصلد الأبواب في وجه المبادرة التي أطلقها رئيس المجلس النيابي نبيه بري لإنقاذ البلد بتشكيل حكومة مهمة ووقف تدرجه نحو الانهيار الشامل. ولفت المصدر إلى أن اعتذار الحريري عن تشكيل الحكومة يبقى من الخيارات الجدية، وقال إن رؤساء الحكومات لن يكونوا طرفاً في تسمية البديل الذي سيخلفه لتأليفها مع أنه كان اقترح اسمي الرئيسين نجيب ميقاتي وتمام سلام لتولي أحدهما هذه المهمة، لكن الأخير ليس في وارد القبول، ليس تهرباً من تحمله المسؤولية وإنما تقديراً منه لصعوبة التعاون مع عون وباسيل، وهذا ما خلص إليه من خلال التجربة المريرة التي مر بها أثناء توليه رئاسة الحكومة في عهد رئيس الجمهورية ميشال سليمان آنذاك والتي حفلت بكل أشكال التعطيل وحالت دون رفع منسوب الإنتاج الحكومي. ورأى أن الرئيس ميقاتي باق بلا شروط إلى جانب الحريري الذي قدّم كل التسهيلات لتشكيل الحكومة لكنه اصطدم بحائط التعطيل من عون وباسيل، وأكد أن ميقاتي لم يبدل موقفه ويرى أن الحريري في حال أتيح له تشكيل الحكومة سيواجه عشرات المشكلات، وأن من يخلفه سيواجه المئات من المشكلات. ودعا المصدر نفسه إلى عدم الرهان على أن الخلاف بين الحريري وميقاتي مع مرور الوقت حاصل حتماً، وقال إن الموقف نفسه ينسحب على رؤساء الحكومات الذين يقرؤون في كتاب واحد بتوفير الدعم للرئيس المكلف، وإن ما يشاع عن وجود خلاف بين الحريري وميقاتي هو محاولة لدق الإسفين بينهما ولن يكتب لها النجاح. واعتبر أن رؤساء الحكومات لن يقعوا في الفخ المنسوب من عون بتسمية من يخلف الحريري في تشكيل الحكومة، وقال إنهم لن يقدموا له هدية مجانية ما هي إلا «مكافأة» له على تعطيله تشكيل الحكومة، وبالتالي لن يسهلوا المهمة لمن أعاق تشكيلها وأوكل إلى باسيل مهمة رفع سقف شروطه في محاولة مكشوفة لإعادة تعويمه سياسياً. وأكد أن رؤساء الحكومات يناون بأنفسهم عن تسمية من يخلف الحريري وقد اتخذوا قراراً يقضي برد هذه الهدية «المسمومة» إلى صاحبها أي عون الذي يمعن في تعطيل تشكيل الحكومة ولم يعد يهمه سوى جلوس باسيل على طاولة المفاوضات ليعيد له الاعتبار بعد أن تضرر سياسياً من العقوبات الأميركية المفروضة عليه. ورداً على سؤال أوضح المصدر السياسي أن الحريري لم يحسم أمره حتى الساعة ما إذا كان الطريق أمام اعتذاره بأن يتقدم بتشكيلة وزارية من 24 وزيراً إلى عون، وقال إن هذه النقطة لم تُحسم من قبل رؤساء الحكومات الذين يؤيدون التقدّم بتشكيلة وزارية معللة ومنسجمة لحشر رئيس الجمهورية، وأيضاً من قبل بري الذي

يربط تقديمها بالتفاهم على البديل لخلافته لتشكيل الحكومة. وكشف أن الحريري لا يبدي حماسة للتقدم بتشكيله وزارية تسبق إعلان قراره بالاعتذار عن التكليف، ويعزو السبب إلى أنه حاول مراراً في هذا المجال من دون أن يلقي أي تجاوب من عون، وبالتالي يفضل ألا يقوم بدور «ساعي البريد» على خط بعدد لأن جواب عون لن يتبدل وبات معروفاً لدى الجميع. وأكد أن من يصر على تعطيل تشكيل الحكومة عليه أن يتحمل وحيداً المفاعيل السلبية التي ستؤدي حكماً إلى تعطيل «العهد القوي»، علماً بأنه هو من اتخذ قراره بتعطيل عهده استجابة لرغبة باسيل وبات يفتقد إلى دوره في رعاية جمع اللبنانيين والتوفيق بينهم، وهذا ما اصطدم به بعدم التجاوب مع دعوته للحوار. ويتحدث المصدر السياسي عن طبيعة المهمة التي حضر لأجلها إلى بيروت نائب رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية قطر الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، وقال إنه أكد دعمه للجيش اللبناني لرفع المعاناة عن العسكريين من جهة وحث المعنيين للإسراع بتشكيل الحكومة، لأن من دونها لن تكون هناك مساعدات مالية من المجتمع الدولي للبنان من جهة ثانية. ونفى أن يكون الموفد القطري قد طرح على الذين التقاهم استعداد بلاده لاستضافة المكونات السياسية الرئيسية في دوحة 2 على غرار دوحة 1 التي استضافتها في مايو (أيار) 2008 والتي انتهت إلى التوافق على انتخاب قائد الجيش آنذاك العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، وقال إن عون استمزع رأيه في استضافة قطر للأطراف السياسية في مؤتمر حوار من دون أن يصدر أي تعليق عن وزير الخارجية القطري. وكشف المصدر لـ«الشرق الأوسط» أن الموفد القطري التقى باسيل بعيداً عن الأضواء الذي أبدى أمامه رغبته في أن تستضيف قطر الأطراف السياسية في مؤتمر حوار على غرار مؤتمر الحوار الوطني الذي عقد سابقاً في الدوحة، ورأى أن عون وباسيل بدعوتها لهذا المؤتمر يريدان الالتفاف على المبادرة الفرنسية ومن خلالها إسقاط مبادرة بري المستمدة من روحية المبادرة التي أطلقها الرئيس إيمانويل ماكرون. لذلك لم يلق عون وباسيل أي جواب من الموفد القطري على دعوتها هذه، لأنهما يريدان وضع قطر في مواجهة مباشرة مع فرنسا، وهذا ما لا تريده، وإن كان باسيل عبّر عن حزنه في حال اعتذار الحريري، وهو كان في غنى عن اعتذاره بإسقاط شروطه التي تعطلت تأليف الحكومة، لأن مشاعره حياله لا تؤخذ على محمل الجد!

- النهار - روزانا بومنتف: رئاسة الجمهورية قد تسبق تأليف الحكومة

(..) ان تتركز المحادثات بين واشنطن وفرنسا والرياض حول لبنان غير مريح لايران التي لن تقبل تحييدها فيما يستشعر " حزب الله " في لبنان ومنذ انتفاضة 17 تشرين الاول 2019 استهدافه او يتوجس من ذلك، في حين ان المفاوضات في فيينا لا تشمل سوى العودة الى الملف النووي وايران تستعد لترتيب اوراقها مع الرئيس الايراني الجديد وهي كانت استقادت ولا تزال من الانتقال بين الادارتين الجمهورية والديموقراطية في الولايات المتحدة من اجل ان تترك لبنان عالقا على شفير الهاوية حتى تحقيق المكاسب. والدور العلني لكل من فرنسا والولايات المتحدة على غير ما كانت عليه الحال حتى ابان اتفاق الدوحة يقلق من حيث امكان تطوره الى ما هو ابعد من الانخراط السعودي في اطار المساعدة الملحة والفورية في ظل ما هو معروف من مواقف او شروط للسعودية على الصعيد السياسي. حين يسلم لبنان قدره او مصيره الى الدول لانقاذه من مسؤوليه او سوء ادارتهم، فان هناك اثمانا لذلك، على الاقل اذا تطور الامر الى الشروط السياسية والاصلاحية. ومع ان بعض السفراء من الذين تصدوا لرئيس حكومة تصريف الاعمال حسان دياب بعد الاجتماع السيء معهم يجزمون بان لا اتفاق دوحة في الافق اي جمع اللبنانيين، لان لا افق ولا غطاء اقليمي لذلك راهنا، لكن قد تتقرر توافقات خارجية تفرض نفسها على اهل السلطة في لبنان، يساعدهم في ذلك ان الشعب اللبناني بات يانسأ كلياً من سياسيه. لذلك من غير المستبعد ان يتم امداد القطاعات الحياتية في لبنان بالدعم للصمود كما في المساعدات للجيش وللشعب اللبناني حتى بلورة او اعداد توافقات تطاول رئاسة الجمهورية كما الحكومة العتيدة وحتى الانتخابات علما ان هذا ما يبحث عنه ايضا افرقاء كثر يبحثون عن ضمانات مستقبلية. وهذا ليس سهلاً وهو ما قد يستغرق بعض الوقت بحيث يقترب موعد نهاية ولاية عون مع ما يفترضه ذلك من تصحيح للتوازن السياسي ولدور لبنان في موقعه العربي الى جانب عدم اسقاط استيعاب موضوع سلاح الحزب ايضا من صفقة مماثلة بعدما دخلت تعديلات جوهرية عليه لا يمكن تجاهلها بحكم انهيار لبنان وتكاد تجمد اي صلاحية له لسنوات طويلة مقبلة. ومن هنا وجب فهم اعتبار الامين العام للحزب ما يحصل تضيقاً على الحزب. وهنا يبدو دخول ايران الى الصورة محتوماً. فاي شيء من هذا القبيل لا يمكن البحث كل يوم فيما خدم اتفاق الدوحة اكثر من عشر سنوات بقليل والبحث بدأ عملانياً عن الرئيس المقبل المحتمل للجمهورية.

- الأخبار - هيام القصيفي: استحقاقات سياسية قبل ذكرى الرابع من آب

تفاعل الخشية مع اقتراب ذكرى تفجير المرفأ في اليوم الرابع من آب، من أن تضاعف المناسبة النقمة العارمة تزامناً مع انهيار مالي واجتماعي، ومع منعطف جديد في مسار التحقيق الذي يجريه المحقق العدلي طارق بيطار. تبعاً لذلك تفرض جملة معطيات واستحقاقات نفسها على الحدث، من الزاوية السياسية وانعكاس التحقيق في جريمة المرفأ والاستدعاءات، على مجمل المشهد السياسي(..)ثانياً: سياسياً، ومنذ وقوع الانفجار، يتعامل التيار الوطني الحر مع المسألة بلا حماسة على عكس ما هي عادته مع ملفات أخرى أقل أهمية سياسياً أو أمنياً. لا بل إن الاستثمار السياسي في مسارعة دول كثيرة للمساعدة الإنسانية وما أعقبها من مبادرة سياسية للرئيس إيمانويل ماكرون، صب في غير منحاه الأساسي. وبدت «حيادية» التيار في بعض الأحيان سلبية، حتى من جانب العهد، خصوصاً بعد اللغط الذي دار حول اللقاء بين رئيس الجمهورية وعائلات الضحايا. انعكس الانفجار في البيئة «المسيحية» رد فعل على التيار الوطني الحر وزاد الغضب عليه، ما ترك أثراً سلبياً على وجوده في بيروت مهما حاول بعض من في التيار المكابرة. وجاء توقيف المدير العام للجمارك بدري ضاهر، الذي تربطه علاقة متينة برئيس الجمهورية وما تردد عن تدخل الأخير لصالحه، ليزيد من النقمة على التيار. لكن مع الاستدعاءات الأخيرة والأسماء التي طلبت للتحقيق أو ادعى عليها، أزيح الضوء عن التيار ورئاسة الجمهورية، رغم ورود اسم المدير العام لأمن الدولة طوني صليبا في لائحة المدعى عليهم. لكن التصويب أتى في اتجاه ضباط ليسوا محسوبين على التيار، بل خاض معركة مزمنة ضدهم (كقائد الجيش السابق العماد جان قهوجي). إضافة إلى أن استهداف بعض الأسماء السياسية لا يزعج التيار مطلقاً. القطبة هنا أن الكلام بدأ عن جو سياسي يكاد يشبه مرحلة ما بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وعززه لدى معارضي حزب الله كلام الأمين العام للحزب السيد حسن نصرالله عن مسار التحقيق. وهنا لا يمكن للتيار إلا أن يفتح باب المقايضة للحصول على تغطية سياسية شبه كاملة له في الحكومة الجديدة (بعد اتجاه الرئيس المكلف سعد الحريري إلى الاعتذار)، بعكس ما جرى في مفاوضات الحكومة الحالية فيضاعف من شروطه في عملية التأليف ويشتد فيها. فمسار التحقيق حتى الآن سيعطيه انتصاراً، كونه يستفيد من الإحراج الذي أصاب موقف الثنائي الشيعي في رفع الحصانات والاستدعاءات وطلب الأدونات، وصولاً إلى كلام نصرالله عن التحقيق. وفي المقابل يؤمن التيار غطاءً سياسياً يجري التفتيش عنه من أجل استكمال التحقيق في انفجار المرفأ في شكل لا يوجه الأنظار نحو قوى محددة على قاعدة استهدافها سياسياً، وفي شكل لا ينعكس عليه سلباً في البيئة الانتخابية المسيحية. خصوصاً أن هناك من ينتظره على «الكوع» لينقض عليه في مراقبة شكل المقايضة ومستقبلها.ثالثاً: إذا كانت الأنظار تتجه إلى مجلس النواب كما إلى الموقف المقبل للأمين العام لحزب الله، فإنه لا يمكن إلا معاينة موقف القوات اللبنانية في مسار التحقيق الحالي ومواقفه في المجلس النيابي. نائب رئيس حزب القوات جورج عدوان الذي بادر إلى الكلام عن الحصانات وضرورة دعم القاضي بيطار، يرأس لجنة الإدارة والعدل التي من مهمتها التنسيق مع مكتب المجلس من أجل وضع الإطار المناسب لرفع الحصانات. القوات التي تحولت منذ اللحظة الأولى للانفجار رأس حربة في رفع السقف حيال الجريمة، خصوصاً مع سقوط شهداء مناصرين أو محازبين في الانفجار، ستكون أمام استحقاق سياسي - انتخابي في الوقت نفسه. والمسلك الذي ستسلكه سيكون تحت المعاينة بدقة، لأنه يترك تأثيرات مباشرة إن في علاقتها برئيس المجلس النيابي، وخلفه حزب الله، وإن في موقفها أمام الرأي العام المسيحي، وهو ما يمكن أن يتردد عليها انتخابياً، إضافة إلى موقعها الخاص أمام ضحايا الانفجار وأهاليهم ومحازبيها منهم. وأي قرار ستتخذه في إطار القرار العام الذي يتخذه مجلس النواب سيكون فاتحة مرحلة جديدة من الانقسامات، يحاول كل طرف شد العصب المحلي فيها قبل الوصول إلى الانتخابات.

- نداء الوطن- ألان سركيس: السعودية تُنهي من بكركي عصر "الوكلاء الحصريين"... بدعة "السني الأقوى" تبخرت

(..)وفي المعلومات التي حصلت عليها "نداء الوطن"، فإن بخاري يردّد أمام كل من يلتقيهم، وحتى خلال لقاءاته في بكركي أن المرحلة السابقة، أي بعد عام 1990، قد إنتهت من دون رجعة، فعصر الوكالات الحصرية في لبنان ولّى، والمملكة تريد أن تفتح علاقات مباشرة مع كل المكونات اللبنانية وعلى رأسها البطريركية المارونية التي تخوض معركة تحرير لبنان واسترجاع الدولة، وبالتالي فإنها لا تُقفل على أي فريق لبناني، حتى أنها تفصل علاقتها مع الطائفة الشيعية عن خصومتها مع "حزب الله" الذي تعتبره يُنفذ سياسة إيران. أما الرسالة الثانية، فهي التأكيد السعودي

على عودة العلاقات التاريخية للمملكة مع أصدقائها والحفاظ عليها، وبالتالي فإن هناك إصراراً سعودياً على أن علاقة المملكة بالبطيريركية المارونية وبالموارنة تسبق بأشواط علاقتها بالمكون السنّي، وهي لم تتعاط يوماً من منطلق طائفي مع لبنان، وكل محاولة تصوير أنّ علاقات البطيريركية بالسعودية يجب أن تمرّ بـ"السنّي الأقوى" سقطت بعد كل ما يحصل منذ أكثر من 3 سنوات، واحتفال الأملس ثبتت هذه المقولة. أما الرسالة الثالثة بحسب ما علمت "نداء الوطن" فهي إمكانية إصلاح العلاقات اللبنانية - السعودية عبر بكركي ونشاط الراعي، وليس عبر أي طرف آخر سواء كان سنّيّاً أو غير سنّيّ أو أي مسؤول في هذه السلطة الحالية. وفي التفاصيل، فإن هناك وعداً سعودياً للبطيريرك الراعي بأن تتحسن العلاقة فور عودة الأمور إلى طبيعتها في لبنان، لكن الأهم حالياً هو وضع الجالية اللبنانية في السعودية، وتُبدى هذه الجالية إرتياحها لمواقف الراعي وحركته السريعة لتصلح "خصصات" الوزراء والحكّام. وتؤكد المعلومات أيضاً أن الراعي مستعدّ للقيام شخصياً بزيارة جديدة إلى السعودية، لإصلاح العلاقات وحماية مصالح الشعب اللبناني هناك وحماية علاقات البلدين، على رغم أن هذا الأمر من واجبات الدولة الغائبة عن السمع، وهو سيتحرك في أي وقت عندما تدعو الحاجة(..)

- اللواء- كارول سلوم: قرار أميركي - فرنسي مشترك للطلب من السعودية العودة إلى لبنان.. المشهد الحكومي أمام مفترق طرق وانتظار نتائج الحراك الدبلوماسي

(..) وتلفت مصادر سياسية مطلعة لصحيفة «اللواء» إلى أن البلد أمام سيناريوهات في الملف الحكومي، فإما أن تنسف المبادرات الحكومية أو أن يصار إلى تعويمها بالتّي هي احسن، وتوضح أن هناك من يسأل عن الهدف من تأخير قرار رئيس الحكومة المكلف وما إذا كانت الاتصالات أو اللقاءات المنوي عقدها أو التي بوشر بها قد تشكل عامل تغيير في موقفه أو أنها تساهم في تكوين صورة عن المرشح المقبل مع العلم ان لا أسماء جاهزة بعد. وتفيد المصادر ان موقف رئيس كتل لبنان القوي النائب جبران باسيل الأخير والذي تزامن مع الكلام عن ارجحية الاعتذار والتحرك الدبلوماسي الخارجي لا يقدم ولا يؤخر ما لم يكن مقرونا بترجمة في تسهيل عملية التأليف لا سيما أنه تحدث عن شعور بالخسارة جراء الاعتذار والاستعداد للتعاون. وترى المصادر نفسها أنه حتى هذا الانتظار مكلف لأن التأخير يقتل أي فرصة للنجاة مهما كانت متواضعة كما أن سيناريو بقاء البلد من دون حكومة قادرة على تسيير الأمور وإنجاز الإصلاحات المطلوبة دولياً فيعني دماراً ما بعده دمار على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. إلى ذلك، تفيد أن هناك قراراً أميركياً فرنسياً مشتركاً بالطلب من المملكة العربية السعودية بالعودة إلى لبنان وهذا ما عكسه لقاء وزير خارجيتي فرنسا جان ايف لودريان والولايات المتحدة الأميركية انطوني بلينكن مع وزير خارجية السعودي فيصل بن فرحان آل سعود. ومن هنا كان تكليف السفيرتين بالتواصل مع السلطات السعودية بهدف ترجمة هذا الموقف على أرض الواقع. وتؤكد أن عودة المملكة إلى لبنان أمر جيد، وتقول إن هناك من علق على شكل البيانات الصادرة أمام عجز السلطات اللبنانية وعدم قدرتها على تلبية طموح الشعب أو على تأليف الحكومة، لكن الأساس يبقى انتظار نتيجة زيارة السفيرتين الأميركية والفرنسية. ومن المرجح أن تزور رئيس الجمهورية العماد ميشال عون لإطلاعها على ما دار من نقاش في خلالها. وتوضح المصادر إن الكلام عن انتداب جديد هو موقف عبر عنه حزب الله الذي لديه خط سياسي عقائدي إنما من الضروري بمكان إلى النظر إلى مصلحة لبنان العليا قبل أي أمر آخر. وفي سياق متصل اتت زيارة وزير الخارجية القطري إلى لبنان محمد بن عبد الرحمن الثاني لتصب في إطار استعداد قطر لأي مساعدة وتقول المصادر أن هناك سباقاً بين الجهود الأميركية الفرنسية لإعادة السعودية إلى لبنان وبين الخليج العربي المتمثل بدولة قطر حول معالجة الورقة اللبنانية والافضلية في المساهمة في إعادة الوثام السياسي إلى لبنان لا سيما أن الوزير القطري طرح جهوزية بلاده للمساعدة ولم يأت على ذكر دوحة ٢. وتعيد التأكيد أن المشهد يمكن اختصاره بالتالي: لبنان أمام مفترق طرق في الملف الحكومي في ظل التحرك الدبلوماسي الغربي الأجنبي وفي ظل الاهتمام الذي أبدته قطر ودول أخرى في الملف الحكومي دون إغفال الموقف السعودي من مسألة العودة إلى لبنان.

- نداء الوطن - غادة حلاوي: الإعتذار رهينة الإتفاق على ما بعده

(..) وتؤكد مصادر معنية بالملف الحكومي أننا لا نزال في خضم الايام الحاسمة حكومياً التي حددها امين عام "حزب الله" السيد حسن نصرالله بانتظار ان يقدم الحريري جوابه: إما الاعتذار أو التشكيل. وطالما ان الرئيس المكلف سعد

الحريري لم يعتذر بعد فهو مكلف ويتعاطى معه الثنائي الشيعي على هذا الاساس، وإذا اعتذر سيكون شرط الاتفاق على البديل اولوية. وحتى ساعات الحسم يحاول رئيس مجلس النواب نبيه بري العمل في الكواليس على اعداد تسوية بالتوافق مع الحريري، تؤمن تمرير الاعتذار بسلاسة بعد الاتفاق على تسوية ما بعده. ويتمحور ما يجري العمل عليه على حفظ ماء وجه الحريري وضمان خروجه من تكليف لا يلغي دوره على الحلبة السياسية، وفي تشكيل الحكومة على وجه الخصوص. وان يفهم خصومه ان تشكيل اي حكومة من دونه صعب حتى ولو لم يكن مكلفاً برئاستها. المسألة ليست محصورة بالحريري وانما بعدم التسليم لرئيس "التيار الوطني الحر" وازهاره بمظهر المنتصر في معركته ضد الحريري. كما في تشكيل حكومته كذلك في اعتذاره. شغل الرئيس المكلف سعد الحريري الجميع وانقسمت الآراء حوله بين متعاطف وبين من يحمله مسؤولية التعطيل. في الحالتين غدا رهينة من جهتين، الاولى لانه لا يرى ان الاعتذار وترك البلد يغرق بأزمته منطقي، كما ان الاستمرار في تكليف معطل لم يعد مقبولاً ايضاً. لو قدر للحريري فالاعتذار حاضر وكان مقرر ان يقدمه يوم غد، لولا ان الثنائي الشيعي مصر على تأمين مجريات اليوم الثاني ما بعد الاعتذار. كما الجميع كذلك "حزب الله" ينتظر نتائج مباحثات رئيس مجلس النواب نبيه بري الاخيرة المتعلقة بالحكومة قبل ان يعلن الحريري اعتذاره. يوم استقال في 17 تشرين تمنى عليه "حزب الله" التريث الى حين الاتفاق على البديل، وكذلك طلب يوم استقال الرئيس حسان دياب. يهم الثنائي رسم خريطة طريق للمستقبل مع الحريري قبل اعتذاره، بدءاً من اختيار البديل الى شكل الحكومة وتركيباتها، وكأن المقصود التوصل معه الى تسوية تحفظ ماء وجه الحريري ليبقى محافظاً على دوره في الحياة السياسية، وانتقماً لفشل مبادرة بري، والأهم عدم ترك المهمة في يد جبران باسيل تجنباً لتعطيل مماثل للذي نشهده مع تشكيل الحكومة الحالية(..)

- الجمهورية- طوني عيسى: هل هناك حرب في الأفق؟

(..)لذلك، هناك توافق في الرؤية بين القوى الدولية، ولا سيما بين الولايات المتحدة وفرنسا وسائر الحلفاء الأوروبيين والخليجيين، على أنّ الانهيار الاجتماعي في لبنان، الذي يهدّد جدياً بانهيار أمني لا أحد يستطيع التكهن بطبيعته، لا يستفيد منه إلا «حزب الله»، وأنّ أي فراغ أمني يقع في لبنان لن تكون لأحد جهوزية لمثلته إلا «الحزب». ومن هنا ضرورة دعم الجيش والقوى الأمنية وتجنّبها الانهيار، بمعزل عن أي اعتبار آخر. ولكن، هل ما زال ممكناً فعلاً تجنّب الوصول إلى التجربة الأمنية؟ وأخطر من هذا السؤال: هل ما زالت هناك فرصة لتجنّب الحرب كمخرج من وضعية الاختناق والتعثر الكامل؟ ليس سرّاً أنّ هناك كلاماً كثيراً يجري تداوله في الآونة الأخيرة في هذا الاتجاه. وكثيراً ما يفاجأ الصحافيون في لبنان، عند اتصالهم بجهات مؤثرة في الداخل والخارج، بالجواب الآتي: في النهاية، أظهرت التجارب أنّ الاحتقانات الكبرى لا تنتهي إلا بانفجار على الأرض، وأنّ التغييرات المفصلية لا تحدث إلا بعد الحروب! طبعاً، مُقلق هذا الكلام. وهذا تحديداً ما يدفع الثلاثي واشنطن- باريس- الرياض إلى العمل من أجل صيانة الجيش. ففي سنوات مضت، وفيما كانت المؤسسات تتلاشى، كانت الحماية الدولية والعربية مُلقاة على قطاعين: الأمن ومصرف لبنان. لكنّ الرهان على القطاع المالي بمجمله قد تراجع، بعدما خرّفته قوى السلطة وحوّلته أداة في ماكينة فسادها. ولكن، يبقى الجيش وحده في منأى عن هيمنة السياسيين. المُثير هو أنّ «حزب الله» يضع الحراك الغربي والعربي الداعم للجيش في خانة الشبهات. فهو يؤكد الحرص على تزويد الجيش بمقومات صموده، ولكنه يطرح السؤال الآتي: «ضد من تقوم الولايات المتحدة بدعم الجيش؟» ويستترد **القرييون من «الحزب»** بالإجابة: «بالتأكيد، ليس ضد إسرائيل، بل ضد القوى التي تناهضها في الداخل. ولو كان يُراد الدعم ضد إسرائيل لما اقتصر على الأغذية والأدوية، وكان قد شمل الأسلحة الدفاعية المناسبة». وهذا الكلام يستبطن اتهاماً للولايات المتحدة وحليفاتها بالسعي إلى شرخ داخلي مع الجيش(..)

- الجمهورية- شارل جبور: هل تنتقل طهران من التسهيل إلى التعقيد؟

(..)ولكن هناك في المقابل وجهة نظر أخرى ترى أنّ طهران لم تعد في وارد التساهل مع تشكيل الحكومة من منطلق أنّ حصول هذا التآليف بزخم دولي سيُتابع بالزخم نفسه وستُليه خطوات إصلاحية تحدّد من نفوذ «حزب الله» ودوره، كما أنّ هذا الزخم لن يقف عند حدود الحكومة والإصلاحات، إنما سيمتد إلى الانتخابات النيابية ومن ثم الرئاسة. وبالتالي، المصلحة الإيرانية تكمن في ضرب الدينامية الدولية في مهدها وعدم إفساح المجال أمامها بأن تشقّ طريقها

ولو من الباب الحكومي، وأيّ ربط للنزاع يجب أن يبدأ من تأليف الحكومة وليس من التسوية النهائية قطعاً للطريق أمام تحقيق المجتمع الدولي فوزاً بالنقاط على طهران في أكثر من جانب(..)

- نداء الوطن- وليد شقير: "حزب الله" في الواجهة مجدداً

(..)عاد "حزب الله" إلى واجهة التعطيل سواء نتيجة الفشل في إدارة الأزمة، وعجزه عن تلبية وعوده بإراحة جمهوره عن طريق أفكار "الاتجاه شرقاً"، أو نتيجة رميه المتعمد لتعطيل الحكومة على حليفه الرئاسي، لاستخدام الفراغ ورقة تفاوض على الوضع الإقليمي بموازاة التعقيدات التي تظهر في مفاوضات فيينا خلافاً لتسريبات التفاؤل بقرب انتهائها. وربما كان ذلك أحد مبررات اعتذار الحريري. وسواء صح نفي الحزب لاتهامه بالعرقلة أم لا فإنه وضع نفسه في موقع تعطيل قيام الحكومة، في حملته المستمرة على الانخراط الدولي في شأن الحكومة أو في شأن المساعدات. فلا اقتراحه استيراد البنزين من طهران صدق، ولا بطاقة "السجاد" أعفت مناصريه من الضيقة، ولا الاتجاه شرقاً حصل وسط الشروط الاستثمارية الصينية، فيما الجانب الروسي اكتشف مدى خطأ تشجيع بعض اللبنانيين له على إنشاء شركات تشكل غطاءً لأخرى روسية خاضعة للعقوبات، ما حوّل الوعود إلى سراب(..)

- الشرق- عوني الكعكي: بكركي تحتضن اتفاق الطائف

(..)بالمقابل فإنّ دولة الفرس لا تحتضن إلاّ عشرة أو عشرين مواطناً لبنانياً، وتسخرّ الأسواق اللبنانية لتجارتها وبخاصة السجاد الإيراني، والفسق الحلبّي و«الكفيار» والأهم الصواريخ التي يرسلونها لنا كي لا يبقى لبنان دولة حياد كما كان منذ تأسيسه.. وهذه الأزمة التي قضت على مستقبل اللبنانيين وأدت الى الانهيار المالي وهجرة أكثر من مليون مسيحي مع مليون آخر من بقية اللبنانيين الى الخارج بسبب وضع لبنان السياسي بعد أن أصبح لبنان دولة غير حيادية تتدخل في سوريا لدعم نظام الأسد فاستشهد الآلاف من «الحزب العظيم» من أجل كرسي الأسد والأسوأ التدخل في اليمن الى جانب الحوثيين وذلك كله لأنّ لبنان أصبح بفضل إيران و«الحزب العظيم» منصة للحوثيين وصارت الضاحية الجنوبية لبيروت عاصمة الإعلام اليمني الحوثي، وملاذاً للتدريب على السلاح وتصديره الى اليمن.. وإن نسينا فعلينا أن لا ننسى ما يتحفنا به السيد في خطابه: «الموت لآل سعود»، «الموت لأميركا والموت لإسرائيل» ومنذ العام 2006 لم يطلقوا رصاصة واحدة على إسرائيل... فيا سبحان الله.